تحليل جغرافي سياسي لقوة العراق وتأثيرات دول الجوار على أوضاعه

أ.د: طلعت محمد طاهر البوتاني

كلية العلوم الإنسانية / جامعة رابه رين

أ.م.د. ازاد هدايت حسن الدلوي

كلية الاداب / جامعة سوران

الملخص

تعد الجغرافية السياسية من العلوم التي تهتم بالتفاعل المكاني بين الظواهر الجغرافية والسياسة ، وكذلك للتعرف على التأثير الجيوبوليتيكي لموقع دول الجوار على وضع العراق ، الأمر الذي أدى الي زيادة احتمالات التدخلات الاقليمية من قبل القوى المجاورة في الشؤون الداخلية العراقية، لعل من أهم النتائج السلبية التي أفرزها هذا الموقع علي العراق اختلال توازن القوي بين العراق ودول الجوار في المنطقة، وبالتالي فإن هذا الاختلال يزيد من اطماع القوى الاقليمية المجاورة ويحفزها علي التوسع و تحقيق طموحها ومصالحها و تدخلاتها في العراق كذلك يتطلب في هذه المرحلة تطبيق الديمقراطية التوافقية، التي تبنى المشاركة الجماعية في السلطة بين مكونات الشعب العراقي، هي الطريق الوحيد للإستقرار السياسي القائم على التداول السلمي للسلطة في العراق ، فضلاً عن ذلك تنشئة الانسان في العراق على: الإعتزاز بهويه، وعلى الوفاء لوطنه أرضاً و تاريخاً والحرص على مصالح مشتركة ونشر ثقافة التآخي ، والتسامح، والانفتاح على الآخر بما يتطابق مع مبادىء حقوق الانسان.

المقدمة :

تعد الجغرافية السياسية من العلوم التي تهتم بالتفاعل المكاني بين الظواهر الجغرافية والسياسة وبالجانب الانساني ونموه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ،وتأثير العوامل الجغرافية على سلوك الفرد من حيث الموقع الجغرافي الموارد الطبيعية وسكانها من حيث التركيب الأثنوغرافي والديني والطائفي ، ومدى تأثيرها على الاستقرار السياسي من خلال تقويم جغرافي للواقع السياسي في العراق وتداعياته ،للتعرف على التأثير الجيوبوليتيكي لموقع دول الجوار على وضع العراق ، الأمر الذي يؤدي الي زيادة احتمالات التدخلات الاقليمية من قبل القوى المجاورة في الشؤون الداخلية العراقية، وتسعى كل قوة من هذه القوى الى خلق مجال لنفوذها عبر إمتداداتها الإثنية والعرقية في العراق، وبالتالي أنتج سلوكاً سياسياً وفكرياً معادياً للعراق لصالح الطوائف والاعراق حيث شكل حرباً طائفياً غير معلن بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فنتج عنه تغيرات ديمغرافية على خارطة المحافظات الساخنة ومعها دول المنطقة ومجتمعاتها وخاصة بعد أحداث ١٠ حزيران عام ٢٠١٤مما مما يتطلب من المؤسسات العسكرية والأمنية أن تتحمل مسؤوليات تاريخية في الحفاظ على الوحدة الوطنية وحماية الديمقراطية الوليدة التي تعرض الى تحديات بنمو الجماعات الارهابية وحداثة التجربة الديمقراطية في العراق

تحتاج الى وقت بحدود ٢٠-٣٠ سنة حتى تضمن إستمرار الديمقراطية قيماً وسلوكاً وإستقرارها، عليها يعتاد فيها مكونات الشعب العراقي، إن قراءة وضع العراق، السياسي يتطلب في هذه المرحلة تطبيق الديمقراطية التوافقية، التي تبنى المشاركة الجماعية في السلطة بين مكونات الشعب العراقي، هي الطريق الوحيد للإستقرار السياسي القائم على التداول السلمي للسلطة، ورعاية حقوق الانسان، يضاف الى ذلك تعديل الدستور العراقي بالتوافق بين مكونات الشعب العراقي، فضلاً عن ذلك تنشئة الانسان في العراق على: الإعتزاز بهويته وعلى الوفاء لوطنه أرضاً و تاريخاً والحرص على مصالح مشتركة ونشرثقافة التآخي البشري، والتسامح، والانفتاح على الاخر بما يتطابق مع مبادىء حقوق الانسان.

الكلمات الإفتتاحية :: الجغرافية السياسية ، الجيوبوليتيك ، الطائفية ، الفدرالية ، الديمقراطية التوافقية.

هدف البحث:: التعرف على مدى التأثير الجيوبوليتيكي لدول الجوار على وضع العراق الداخلي والطوائف والمكونات السياسية ،وبالتالي على إستقلال وسياسته الخارجية الأمر الذي أدى الى زيادة التدخلات الإقليمية في العراق، مما يشكل تهديداً لأمنه القومي من خلال دعم الجماعات الارهابية، وبالتالي زيادة الانقسامات القومية والمذهبية والطائفية فيه مع إبرازقدرة وإمكانية الدولة الطبيعية والبشرية والإقتصادية والعسكرية لمواجهة هذا الصراعات في المستقبل .فضلاً عن ذلك التعرف على نقاط القوة والضعف من خلال تقويم العوامل الجيوبولتيكية للعراق سواء كانت طبيعية وبشرية وإقتصادية وعسكرية التي لها الأثر الواضح في قوة الدولة وضعفها .

أهمية البحث :

أهمية البحث تأتي من خلال التعرف على أهم النتائج السلبية التي أفرز هذا الموقع على العراق وإختلال توازن القوى بين العراق ودول الجوار وبالتالي فإن هذا الاختلال يزيد من أطماع القوى الأقلمية المجاورة ويحفزها على التوسع وتحقيق طموحها ومصالحها بحجت حماية طائفة من خلال دعم الجماعات الارهابية ويشكل عاملا مهدداً لجيوبوليتيك الأمن القومي العراقي بسبب الخلافات السياسية بين الطائفتين السنة والشيعة الذي تدين بالولاء في بعض الأحيان لدول الجوار ،مما أتاح الفرصة أمام هذه الدول للتدخل في شؤون العراق الداخلية وعلاقاتها الخارجية .

مشكلة البحث :

تنطلق الدراسة من مشكلة مفادها تدخلات دول الجوار الجغرافي في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة العراقية ، نتيجة ضعف منظومة الأمن الوطني العراقي بالمقومات الجيوبوليتيكية للدولة في بناء مقومات قوة الدولة، نتيجة التغير بعد عام ٢٠٠٣ الذي تأثر بالعديد من التغيرات الجيوسياسية في المنطقة ، فضلاً عن التحديات الجيوبوليتيكية التي واجهت الدولة العراقية .

فرضية البحث:

يكمن فرضية البحث في النقاط الآتية:

١-معيار التوازن الاستراتيجي بين العراق والدول المجاورة لصالح العراق أم لصالح دول الجوار وهل أن قوة دول الجوار الجغرافي فرضت إرادتها على الواقع العراقي .

٢- العنف في العراق يرتبط بالبيئة الداخلية والظروف السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية وضعف المنظمة الدفاعية "أم بالبيئة الخارجية فتشمل ضغوط البيئة الأقليمية والدولية .

٣- إن قراءة معطيات الواقع العراقي في هذه المرحلة تتطلب الأخذ بالخيار الفيدرالي والديمقراطية التوافقية في إدارة الدولة، التي تبنى المشاركة الجماعية في السلطة بين مكونات الشعب العراقي، هي الطريق الوحيد للإستقرار السياسي في العراق ، أم ثمة خيارات أ'خرى .

منهجية البحث :

إعتمد البحث على منهج تحليل القوة لتحليل القوة لدى العراق ودول الجوارالجغرافي ،والمنهج الوظيفي الذي يحلل وظيفة الدولة من خلال حماية الوطن من العدوان الخارجي والتصدي لمشكلات الداخلية ومنها معالجة المشكلات القومية والدينية وطريقة حل المشكلات الداخلية .

خطة البحث :

بغية الوصول الى هدف البحث فسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول العوامل الجغرافية المؤثرة على الواقع السياسي منها الموقع الجغرافي ومظاهر السطح أما المبحث الثاني فقد تناول العوامل البشرية منها التركيب الإثنوغرافي وتأثيره على الواقع السياسي وطبيعة نظام الحكم في العراق ومدى تطبيقه أما المبحث الثالث فقد تناول حقوق الانسان والعنف المسلح ضد المدنين وبالتالي زيادة أعداد الهجرة والتهجير القسري نتيجة العنف القائم على الطائفية والإثنية في العراق .

المبحث الاول

العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة على الواقع السياسي العراق

أ-المقومات الطبيعية :

١- الموقع الإستراتيجي للعراق:

يعد الموقع من العناصر الاساسية في رسم شخصية الدولة :في النواحي الطبيعية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، كما يعد الموقع من العوامل المؤثرة على الظروف المناخية ، يضاف الى ذلك يتسم الموقع بالثبات كبقية العناصر الطبيعية الاخرى ،غير أن قيمته السياسية والاستراتيجية في تغير مستمر : بتغير الزمن أولاَ،والتقنيات المستهدفة ثانياً،أما الموقع الفلكي للعراق فهو يقع بين دائرتي عرض ْ٢٩–ْ٣٧ التي لها جوانب سلبية وإيجابية ،فأن التنوع في دوائر العرض قد تخلق بعض المتاعب السياسية للدولة (السماك ،٢٠٠٨،ص٧٦ص٧٧)،وبالتالي الاسهام غير المباشر في خلق شخصيات جغرافية محددة يضمن إلتقاتها بجسم الدولة :مسألة تتوقف على نشاط عوامل الحركة والإتصال أولاً والعوامل الفكرية والمعتقدات ثانياَ، فموقع الدولة الجغرافي هو الذي يضعها في قلب حركة الاحداث السياسية والتاريخية فتؤثر فيها وتتأثر بها أحياناَ فينتج مركب معقد من العلاقات الجيوستراتيجية Geostaregic ذات تأثيرات إيجابية أحياناَ وسلبية أحياناَ اخرى،يضاف الى ذلك موقع دولة بالنسبة للدول المجاور،هوالذي يحدد التعرف على طبيعة العلاقات التي يمكن أن تربط العراق وجاراتها إيران ،تركيا ،سوريا ، المملكة العربية السعودية ،الكويت ، والاردن " داخل حيز مكاني مشترك ،وذلك على أساس أن هذا النمط من العلاقات له أهمية خاصة في حياة الدولة ،لأنه يمس مساَ مباشراَ حاجات الدولة الاساسية ، الى تأمين وحددة ترابها ،لذلك يمكن إختصار ودراسة الموقع المجاور حول المحاور الآتية (دسوقي ، ٢٠٠٤، ص١٩ص٣٠) :

١– التعرف على التأثير الجيوبوليتيكي لموقع الجوار على وضع الدولة الداخلي وبالتالي على إستقلالها .

٢– التعرف على التأثير الجيوبوليتيكي لموقع الجوارعلى الطائفة السياسية وعلى السياسة الخارجية للدولة .

٣– التأثير الجيوبوليتيكي لموقع الجوار على السياسة الخارجية للدولة .

يظهر هذه التاثيرات منذ أن كان العراق بين الدولة الاسلامية والامبراطورية الفارسية وسقوطها على يد الاسلام ،وبعد ذلك غزو التتر لبغداد الذي دام قرون عديدة ثم الاحتلال العثماني ،وبعد ذلك الاحتلال البريطاني وبعدها إعلان العراق إستقلال عام ١٩٥٨ والإحتلال الأمريكي ، بالإضافة الى ذلك رغبة قوى إقليمية لدول الجوار الجغرافي العراقي المتمثلة ب(إيران ، تركيا ، السعودية) بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق بحجة الدفاع عن التركيب الإثنوغرافي والديني والعقائدي لسكان العراق.

أما الموقع الجغرافي للعراق في النظريات الجيوبوليتكية الحديثة، تقع ضمن منطقة صنفها ماكندر بأنها جزيرة العالم ، والتي تحيط بقلب العالم وهي أوراسيا ذات المساحة الهائلة الغنية بثرواتها، وان من يسيطر عليها يسيطر على العالم ،وقد أكد ذلك زيفنيو برجنسكي، منطقة الشرق الأوسط التي يتواصل فوقها الصراع من أجل السيادة

العالمية، ونتيجة صراع لاعبين فاعلين دوليين هما أمريكا وروسيا على هذه الرقعة، إكتسبت المواقع المحيطة بها أبعاداً جيوستراتيجية جذبت لها لإهتمام هؤلاء اللاعبين الدولين، يضاف الي ذلك وجود أهم سلعة استراتيجية في العراق النفط ، مما جعلها محل إهتمام القوى الغربية، فضلاً عن البعد الجيوستراتيجي للمواقع الذي تتضح ملامحها، حيث يحتل موقعا متوسطاً يشكل جسراً بين قارات العالم القديم ، وملتقى المواصلات بين الشرق و الغرب (الرويلي ، ٢٠١٠، ص٢٠٤ص٢٠٥).

خارطة (١) موقع العراق بالنسبة لدول الجوار الجغرافي

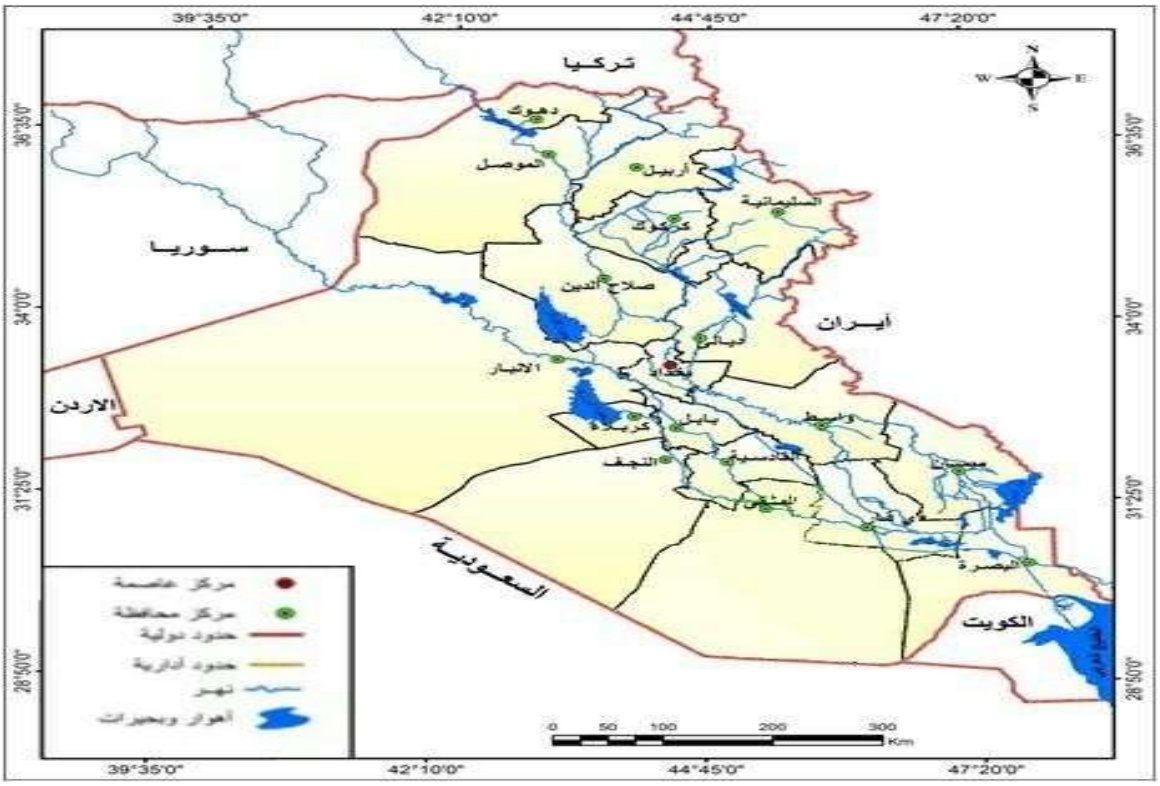

المصدر :: لمصدر : وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية، بغداد ، قسم انتاج الخرائط ، ٢٠١٠.

ولعل من أهم النتائج السلبية التي أفرزها هذه الموقع علي العراق إحتلال توازن القوي بين العراق ودول الجوار في المنطقة، وبالتالي فإن هذه الاختلال يزيد من اطماح القوى الاقليمية المجاورة ويحفزها علي التوسع و تحقيق طموحها ومصالحها و تدخلاتها بالعدوان عليه، كما حدث في حرب: الخليج الاولى والثانية والثالثة و إستباحة أمنها، مما شكل تهديداً جيوبوليتكيا للأمن القومي العراقي، مثل التدخل في الشؤون الداخلية ،وزعزعة الاستقرار، والأمن ،وأثارة الفتن، والنعرات، و الإنقسامات القومية والمذهبية و الطائفية فيها، وحتى قطع مواردها المائية من دول المنبع لنهري دجلة والفرات وروافدهما (نظمي، ٢٠٠١،ص١١٥).

٢-مظاهر السطح :-

تؤثر التضاريس ومظاهر سطح الأرض على القوة النسبية للدول وتماسكها وعلى النواحي الانتاجية والنقل فيها، و كذلك علي المسالك العسكرية، ويؤثر هذا وذاك علي النواحي السياسية ، وتعمل التضاريس هي و المناخ عل تحديد الإمكانيات الاقتصادية المتاحة التي يتوقف عليها رقي الدولة وتقدمها، إضافه الي ذلك يؤدي التضاريس الجبلية كما هي الحال في العراق ، الى وجود القوميات والاقليمات ملجأ الى للإحتماء و الإعتصام أو انهم من سكنة المناطق الجبلية، منذ الاف السنين كما هي الحال في المناطق الجبلية في كوردستان العراق، فضلاً عن ذلك يعتبر المناطق الجبلية في العراق مصدر المياه السطحية والجوفية مع وجود الثروة المعدنية و يمكن قسيم مظاهر السطح في العراق الي أربعة أقسام رئسية هي : المنطقة الجبلية، و المنطقة المتوجة، والسهل الرسوبي، و الهضبة الغربية(الديب ،٢٠٠٨،ص٣٠٨) .يتضح من خلال هذا العرض مدي تباين وتعقد مظاهر السطح في العراق، والذي أدى الى تقسيم البلاد الى أربعة أقسام تضاريسية رئيسية يكاد كل منها يشكل وحدة إقليمية قائمة بذاتها، ومركز التجمع القومي قائماً بذاته ومتبانياَ نسبياً في خصائصه الاجتماعية، والإقتصادية، والمناخية، عن التجمعات الاخرى كما هو في الاقليم الجبلي.

ب-المقومات البشرية :

تعد المقومات البشرية من أهم العوامل التي لها تأثير فاعل في قوة الدولة ،وزنها السياسي، بل هي التي تعطي الدولة وزنها السياسي، وتشتبه فهي التي تدافع عن الحدود وهي التي تمسك الأراض، وهي التي تستغل الأراضي وتفعلها، يضاف الى كون السكان هم المحرك وهم الروح الفعالة للدولة، وتقاس قوة السكان بفاعليتهم وإنتاجيتهم و ليس بأعدادهم، كما يدخل عامل توزيع السكان كمؤثر في قوة الدولة علي الرغم من ان توزيع السكان في العراق يخضع لعدة عوامل أهمها(الغريري ،٢٠٠٣،ص٧٩):.

أ-طبيعيه كالتضاريس، والمناخ، والتربة، وظهورالموارد حيث يتركز أكبر تجمع سكاني في العراق علي ضفاف نهري دجلة و الفرات وروافدهما والسهل الرسوبي .

ب – بشرية كالعوامل التاريخية المتمثلة بوجود المراقد الدينية كما هي الحال في مدن النجف و كربلاء و الموصل .. الخ ، فضلاً عن ذلك هناك العوامل الاجتماعية و السياسات الحكومية .

أولاً:لتركيب الاثنوغرافي والديني:-

القومية :تعرف القومية بانها شعور مشترك يسود بين محموعة من البشر بسبب إشتراكهم بتاريخ واحد ولغة واحدة ومصالحهم مشتركة و يتأثرون معاً بالافراح والأحزان، وقد تكون الدولة التي تمتلك قوميات كثيرة تحمل في جسمها عوامل التفكك ،وهناك دول تضم عدة قوميات غير منسجمة والأكراد في كردستان العراق والفرنسيين في إقليم كيوبك في كندا نموذج حي لهذه القوميات (الغريري ،٢٠٠٣،ص٨٥).

يعرف التركيب الأثنوغرافي بأنه دراسة حالة الشعوب والقوميات التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية إذ أن بعض الدول يتكون سكانها من قومية واحدة أو عدة قوميات كما هوالحال في العراق أو تتصف بتنوع الأديان والمذاهب والسلالات العرقية . حيث يعد التركيب الأثنوغرافي من العوامل المؤثرة في بناء الوزن

السياسي للدولة ، لأن الدولة التي يتكون فيها كيان موحد ومنسجم تكون مستقرة سياسيا مما ينعكس على قوتها ومركزها السياسي الإقليمي والدولي ، في حين يؤدي التنوع أو الإختلاف الإثني الى عدم الإستقرار وضعف التماسك والإندماج بين أبناء المجتمع الواحدة ، فضلاً عن عرقلة الإدارة والنظام السياسي لتلك الدولة مما يضعفها على مختلف المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية ، لاسيما إذا كان للدولة أعداء يستغلون هذا التعدد الإثني ومن ثم يعملون على تمزيق وحدتها من خلال إثارة النعرات الدينية والمذهبية ودعمها مادياً وعسكرياً كما حدث هذا التمزيق في الأوضاع السياسية في العراق في تاريخه القديم والمعاصر سبغت صفحاته بالدماء بشكل لم يشهده تاريخ شعب من الشعوب الى هذه الأوضاع .(البدري ، ٢٠١٠،ص١٤٦).

إذ نجد في هذه التاريخ الطويل الصراعات السياسية والفكرية ومحاولات السيطرة على السلطة والحكم أو إدامة الإحتفاظ بها بشتى وسائل القتل والتدمير دون أن تكون لديه وسائل إدارة البلاد ونفع المجتمع ورفعه وجعله يتكامل مع السلطة لتحقيق التنمية السياسية ، هذا من جهة أخرى فرض التنوع السكاني نفسه على مجمل الحياة السياسية ولونها بألوان طائفية وقومية ودينية ومذهبية كانت تتعمق مع الزمن ، نتيجة فشل أغلب الحكومات المتعاقبة وعبرعقود في إبراز هوية وطنية بمقدار مانجحت في تمزيق وحدة المجتمع وقتل الروح الوطنية ، وإفراغ روح المواطنة العراقية من محتواها والتأسيس لغربة المواطن في وطنه والنكوص به الى مفاهيم ما قبل الدولة أملاً في إدامة سلطتها على مجتمعات ترفض ولاتعترف بشرعية سلطانها عليها ، جدير بالذكر أن دراسة التركيب الأثنوغرافي لسكان العراق ليس ضرباً من الطائفية أو بالأحرى تكريساً لمشكلة التنافس الإثني في العراق ، لأن التنوع القومي وبالأخص الديني والمذهبي واقع حال وموجود أصلاً منذ عهد الدولة الإسلامية لاسيما التنوع المذهبي بين المسلمين ، . نجد ان أرض العراق تقاسمتها أعراق: عربية ،وكردية ،وتركمان ،واشوريون، و أرمن، ومسيحيون، و إيزيديون، وصائبة ،وتدين بالإسلام (سنة و شيعة) و ديانات اخرى،ولقد تعايش هذه القوميات والديانات على أرض العراق متآخين متحابين عبر التاريخ (الرويلي ،٢٠١٠،ص٣٩٤). إستناداً على الفرضيات القائلة " الصراع بين فئات التنوع لا ينتج عنها تعصب أساسه العرق أو الدين أو الطائفة ، ولكن في العراق هناك أجندات وعوامل خارجية توظف هذه التنوع وتحوله الى صراع ، مما يؤثر في اندماج وتلاحم البنية في المجتمع العراقي . (أياد ، ٢٠١٠،ص١٤٧).

خارطة (٢) التوزيع الجغرافي للأديان في العراق

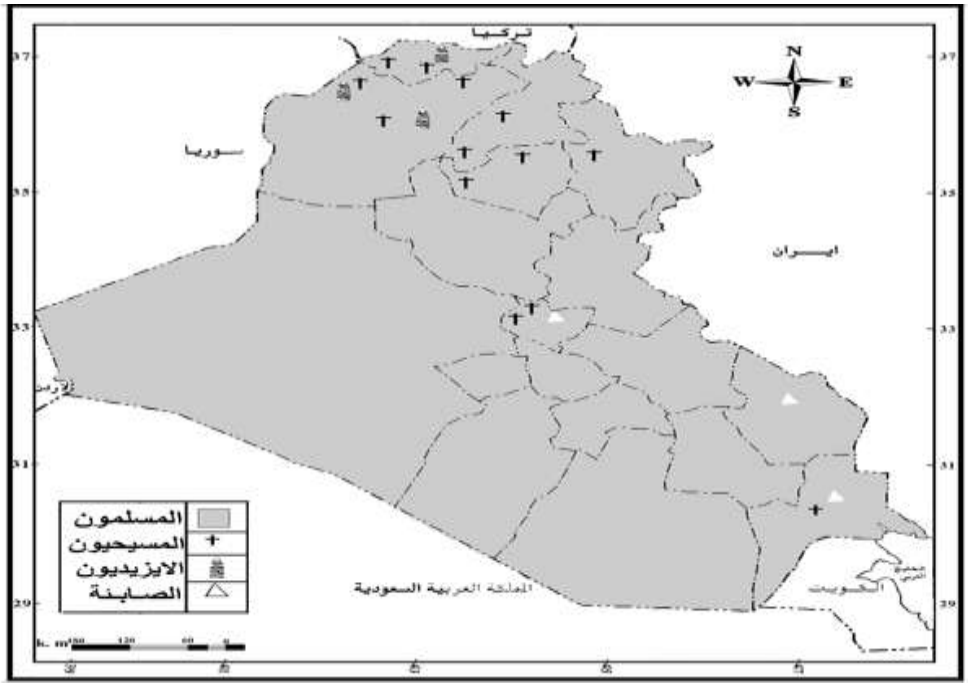

المصدر: أياد عايد والي البديري، التركيب الأثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة و استقرارها ،مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ،المجلد الثالث ، العدد ١، ٢٠١٠،ص١٥٣.

يضاف الي ذلك إن الجغرافية السياسية لا تستطيع أن تهمل العاطفة الدينية التي تربط الشعوب مع بعضها عبرالحدود السياسية المرسومة والإسلام قوة دينية سياسية كبرى في العالم و لهذا أصبح التسامح الديني أمراً مقبولاً ومتفقاً عليه في المجتمع الدولي، و علينا العراقيين تقبلها حيث يوجد عدد من العقائد والمذاهب الدينية تتعايش سلمياً منذ آلاف السنين في إطار العراق، وعلى الحكومة العراقية العمل على إزالة: الانقسامات الإجتماعية، والتناقضات الفكرية، والإقتصادية، وإقامة الوحدة بين السكان وبالتالي تكسب دعم الجماهير لها .(الامم المتحدة ، ،٢٠١٣،ص٨)

اما آثار العامل الديني وهوالعامل الأخطر والأكثر حساسية في منهج العنف في العراق في الوقت الحاضر، حيث يبدو أن مقاربته ومناقشته بوضوع وصراحة يخلق كثيراً من الحرج والمخاطر لم يسعف الحظ العامل الديني ليكون عامل توحيد حاسم للهوية العراقية ، فالمذهب هو الذي يحدد الي حد بعيد الهوية متغلباً علي الصفة الوطنية، وإذا اضفنا العنصر القومية فسيكون الأمر أشدة خطورةً وأدعى الى النزعة والإبتعاد، ففي العراق هناك تمايز واضح للشيعة والسنة، واضيف له عنصر في المرحلة الأخيرة الاكراد ليكون هناك خط غير متجانس بين الدين والعنصر أن الأختلاف المذهبي في العراق، وهواختلاف طبيعي يعود الى نشأة الأديان وتطورها قد ترك بضمانه الخلافية الواضحة على المجتمع.(حافظ ،٢٠١١،ص١٠٤). والخارطة (٢) توضح التوزيع الجغرافي للأديان في العراق .

ثانياً–مكامن القوى والضعف الجيوبولتيكي للعراق :

يمكن القول ان من قدر العراق الجيبولتيكي ان يكون في محيط اقليمي مضطرب، يقع بين ثلاث من اقوى القوى الاقليمية (تركيا ايران السعودية)، والتي تمثل عامل ديناميكية لمؤشرات الاستقرار الداخلي في العراق، ومن أجل ترسيخ الاحاطة الاستراتيجية وتنضيج وتوظيف ابعاد القوة، لابد لنا من قراءة معادلة القوة الجيبولتيكية للعراق.

أولاً: مكامن نقاط القوى للعراق:-

لا تعد دولة في البيئة الاستراتيجية تعاني من حالة ضعف وتأزم في قوة الجيوبولتيكية، حيث يمكن للمحلل الاستراتيجي الاحترافي اذا ما توفرت له الامكانات المناسبة ان يوظف مكامن الضعف لأجل تعضيد القوة المتاحة للدولة، فالعراق اليوم من الناحية الجيوبولتيكية له مكانة استراتيجية كبيرة في منطقة الشرق الاوسط، نضجت ملامح هذه المكانة من خلال صراع القوى الاقليمية والعالمية عليه، لذا فإن اولى ملامح القوة الجيوبولتيكية للعراق هو موقعه الجغرافي الذي يتوسط ست دول، ثلاثة منها تمثل قوى اقليمية (تركيا ايران السعودية)، فضلا عن مكامن اخرى للقوى الجيوبولتيكية سوف نتطرق اليها بالاتي:

أ-*الثروات الطبيعة*: يحتل العراق راس قائمة دول الشرق الاوسط في مجال الثروات الطبيعية، إذ يمتلك النصيب الاكبر من مخزونات الطاقة الاستراتيجية خصوصا من النفط والغاز، فضلاً عن ثروات دينامية تتجلى بالإنتاج الزراعي.

١- يبلغ حجم احتياطي النفط العراقي المؤكد نحو ١١٢ مليار برميل.

٢-ونسبة ٨٠% من نفط العراق ما تزال غير مؤكدة، ولذلك يقدر هذا الاحتياطي غير المؤكد بحدود ٣٦٠ مليار برميل.

٣-ويبلغ احتياط النفط العراقي حوالي ١٠,٧% من إجمالي الاحتياطي العالمي.

٤-ويحتل العراق أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية.

٥-ويبلغ الاحتياطي النفطي العراقي أربعة أضعاف الاحتياطي النفطي الأميركي.

٦-ويمتاز النفط العراقي بوجود جميع حقوله في اليابسة، لذلك فتكاليف إنتاجه تعد الأقل في العالم إذ تتراوح بين ٠,٩٥ و ١,٩ دولار للبرميل الواحد، مقارنة بكلفة إنتاج البرميل في بحر الشمال التي تصل إلى عشرة دولارات.

٧-وفي العراق جميع أنواع النفط من خفيف ومتوسط وثقيل(سالم،٢٠١٧، https://www.aljazeera.net/2007/)

أولاً:-مكامن نقاط الضعف للعراق:

مما لاشك فيه، ان العراق يعاني من بعض مكامن الضعف الجيوبولتيكية، والتي تشكل بدورها محدد من محددات تقويض القوة والتأثير الداخلي والخارجي، فوجود حالة من عدم الانسجام في مكان القوة الجيوبولتيكية تعظم وتعضد حالة الضعف التي تصيب منظومة التأثير الاستراتيجي، هذه الاشكالات هي ليست ثابتة وحتمية بحيث تكون ملاصقة للمنظومة الجيوبولتيكية وانما هي وليدة تراكمات من الاخفاقات للسياسات واستراتيجيات العقود سابقة بحيث ولدت حالة من عدم الانسجام وترهل لبعض الوحدات الجيوبولتيكية للعراق، ويمكن التطرق اليها بالاتي:

١-اللااستقرارية في البيئة الامنية: العراق اليوم رغم سيطرته على كامل اراضيه الا ان الامن الاستراتيجي الخاص به يعاني من حالة من التهديد بصورة مباشرة وغير مباشرة من خروقات أمنية من قبل تنظيم داعش هذا التهديد هو بمثابة حالة ضعف في منظومة القوة الجيوبولتيكية للعراق.

٢- الازمة الاقتصادية: يمثل الوضع الاقتصادي الهش في العراق مكمن من مكامن الضعف الجيبولتيكية نتيجة اعتماده على الاقتصاد الاحادي والذي يعتمد على تصدير النفط، وبالتالي يمثل هذا العامل احد اهم مكامن الترهل في بنية القوة الشاملة للعراق ، على الرغم من إرتفاع أسعار النفط بعد الحرب الروسية الاوكرانية وإرتفاع رصيد العراق من العملات الأجنبية والمعدن الأصفر.

٣- البيئة الجغرافية: فتشكل هي الاخرى عقدة جيوبولتيكية حيال مكانة العراق الاقليمية، فالعراق اليوم على جوار مع ست دول متناقضة السياسات، حيث يعتمد العراق على معظم مبادلاته الخارجية من منفذ بحري واحد، كما انه يعتمد بشكل كامل على تركيا وايران من الناحية الجيومائية، فضلاً عن ترهل وقلة البنية التحتية المائية خصوصا في مجال كفاءة السدود وعددها وتأمين أمنها المائي من أكبر التحديات التي ستواجه العراق في السنوات القادمة نتيجة التغيرات المناخية .

٤-أمن الحدود: تشكل مشكلة الحدود احدى اهم المشكال الاستراتيجية والتي تمثل تقويض حقيقياً لمكانة العراق الجيوبولتيكية في المنطقة، هذه المشكلة لها تداعيات سلبية على واقع الامن الوطني العراق خصوصا، وبالتالي تتبلج لنا سلسلة من الارهاصات تتعلق بمواقف ومصالح العراق الاقليمية والدولية ، حيث لازال الأحزاب الكوردية التي تناضل من أجل حقوقها تنطلق من الإراضي العراقية ضد تركيا وايران، فضلاً عن خروقات تنظيم داعش في المناطق الحدودية وخاصة من جهة الحدود السورية .

٥-اشكالية التفاعل الداخلي: ان عملية التفاعل الداخلي للعراق لها بعض التداعيات السلبية على المكانة الجيوبولتيكية للعراق في المحيط الاقليمي والدولي خصوصا اذا انتجت عملية التفاعل الداخلي مخرجات سلبية تقوض من وحدة القرار الخارجي حيال المواقف الاقليمية.(العلي ،٢٠١٩،ص٩).

ثالثاً-العراق ومعادلة توازن القوى الإقليمية : -

يمثل العراق محوراًجيوسياسياً إقليميا فعالاً يسهم في التوازن الإستراتيجي المستقر في المنطقة التي ينتمي إليها لما يمتلكه من بمايعرف بالبعد البنائي سابقا ، والمتمثلة بالقدرات السياسية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية والحضارية كدولة ، وكذلك "البعد السلوكي وما يربطه بمصالح حيوية بالعالم مرونة وحركة القوى الفاعلة باتجاهه،وكذلك "بعد ألقيم فجميع تلك الأبعاد جعلت من العراق محورا جيوسياسيا أو لاعباً جيوسياسيا يشكل رقم ذوأهمية ضمن معادلة التوازن الدولي والإقليمي والعربي.ويمكن القول إن كان احتلال العراق قد ولد توترا إقليميا ناجما عن ارتفاع سقف الطموحات الأمريكية التي تمثلت "بشرق أوسط كبير" يمكن القول البيئة الإقليمية التي نتجت عن الوضع الذي خلقه الوجود الأمريكي في العراق رفع من سقف الطموحات للقوى الإقليمية ، بل للجماعات السياسية والعسكرية المنتشرة في العراق وغيره، بشكل ادى الى خلق توترات وصراعات يصعب التحكم بمسارها. فبعض المتغيرات لا تخضع لمنطق المعادلات السياسية التقليدية ، وإنما تعمل الى إرباك هذه المعادلات وخلق معادلات سياسية جديدة، وعند تتبع الخط البياني في معادلة التوازن الإقليمية نجد أن المتغير العراقي ، وما نتج عنه ادى الى أبعاد حالة من الترابط الوضعي بين الأطراف الفاعلة في المنطقة

فيفعل تضاريس البنية الأمنية الإقليمية ، سوف تصب السيناريوهات المحتملة لمستقبل العراق في حوض مستقبل دول الجوار بشكل أو بآخر ، لذا فمن البديهي أن تشارك الأقطاب الإقليمية في معادلة التوازن الإقليمي من أجل تعزيز مصالحها وتقوية مكانتها الإقليمية خصوصا في معادلة التوازن الدولى التوازن الإقليمي المستقر ، وتبتعد بنفسها عن الصراع الإقليمي إلا إذا كانت ضرورة تحتمها أولويات الأمن والسلم الدوليين ، وبناء على ذلك تعكف الأطراف على صياغة إستراتيجية واضحة لضمان التفوق والتقاطع الإقليمي وينتج عنه مصالح وأهداف سياسية مشتركة تتكئ على الإستقرار الإقليمي والمحلي وهذا مفقود في العراق والمنطقة منذ سنوات ، وتتسم المصالح بطابع استرتيجي عسكري أو إقتصادية أو إجتماعي وفي السياسة أن المصالح هي الذي تحدد القضايا وهذه قاعدة سياسية اقتصاجية تحدد المسارات السياسية والتوازنات ونوع التوازنات ، ومن الطبيعي أن يؤثر التغيير التي حدث في العراق بعد ٢٠٠٣ على قضايا الأمن والإستقرار ومقومات الأمن في محيطه الإقليمي ، بالإضافة الى التأثيرات الجانبية في البنية الإقتصادية والإجتماعية والديموقراطية لدول المنطة حيث يؤدي العراق دورا محوريا في هذه الإتجاه من حيث أنه::- .(حسين ، ٢٠١١،ص٢ص٤).

١-يقع العراق في قلب منطقة الشرق الأوسط الكبير ويعد العامل الرئيس لقياس مدى إستقرا المنطقة .

٢-يشكل العراق بوابة العرب الشرقية والمدخل الرئيسي لدول المواجهة الأول مع الجانب العربي من ناحية الشرق الشمال مع تركيا وايران .

٣-أدى العراق دوراً مهما في الصراع العربي الإسرائيلي .

ولا شك أن إحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أخل بميزان القوى والذي كان قائماً بشكل من الأشكال في المنطقة ورغم هشاشة وضع هذه التوازن بسبب انحسار وتآكل القدرات العسكرية العراقية منذ عام ١٩٩٠ى نتيجة تغيير الوضع لصالح دول إقليمية استطاعت أن تمد نفوذها في المنطقة أبرزها تركيا وايران واسرائيل . وإذا كان التفوق العسكري الإسرائيلي يخرج عن إطار حسابات القوى والتوازن أوجد نوعا من توازن القوى في القدرات العسكرية التقليدية بين تركيا وايران وفجوة بين ايران ودول الخليج العربي مع تفوق ايراني ملحوظ إزاء دول الخليج الأخرى في مجال القدرات التناظرية وبناء الأذرع ومد النفوذ وامكانية الدفاع عن البلاد خارج الحدود وقدرات الردع .

فخروج العراق من خريطة التوازنات الإقليمية نتجت عنه أوضاع جديدة سواء صعوداً بالنسبة لبعض القوى أو هبوطاً للبعض الآخر مع بدء التغيير في العراق وإعادة رسم خريطة المنطقة حسب الإستراتيجية الأمريكية . هذا من جهة أخرى فإن ظهور قوى إقليمة قادرة على تحريك عوامل التأثير في المشهد السياسي العراقي سيقود الى تحولات بنية التوازن السياسي الداخلي في العراق وفي معادلة القوى الإقليمية التي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وقوى إقليمية أخرى شركاء فيها ، وفي هذه الحالة سيولد حالة من عدم الإستقرار

الداخلي الإقليمي واسعة النطاق ، حيث سوف تحفز هذه المتغيرات إنتشار فوضى وتضارب في المصالح الإستراتيجية للأطراف الفاعلة على طرفي المعادلة القائمة (حسين ، ٢٠١١،ص٥).

رابعاً: التاثير الجيوبوليتكي لموقع الجوار على وضع العراق الداخلي:

تشترك العراق في حدودها مع ست دول وإنكشافها أمام الدول المجاورة لاسيما صغر مساحتها بالنسبة لبعض الدول المجاورة :إيران ، تركيا ،السعودية ، كما ان العراق لا تشمل وحدة جغرافية متميزة طبيعية – بشرية، رغم ان حدودها مع إيران وتركيا هي حدود جبلية في الشمال على الأغلب ولكنها عبارة عن إمتدادات طبيعية وبشرية للدول المجاورة، مع وجود الممرات الجبلية والاودية النهرية في الشمال القاطعة لهذه الحدود والمناطق المتموجة في جهة، الشرق والغرب وانفتاح مساحات واسعة من الصحاري، الأمر الذي أدى الي زيادة احتمالات التدخلات الاقليمية من قبل القوى المجاورة في الشؤون الداخلية العراقية، وتسعى كل قوة من هذه القوى الى خلق مجال لنفوذها عبر إمتداداتها الإثنية والعرقية والعقائدية في العراق، على حساب المصالح العراقية، إيران تدخل للدفاع من المد الشيعي والسعودية لنصرة أهل السنة يتدخل وتركيا لحماية الأقلية التركمانية (دسوقي ،٢٠٠٤،ص ٣٢) لذلك ظلت العراق تمثل بؤرة توتر وقلق وهي تتأثر و تؤثر بكل ما يجري و يدور في الشرق الاوسط خاصة بعد عام ٢٠٠٣ .

جدول (١)

معايير التوازن الاستراتيجي بين العراق و الدول المجاورة

	تركيا	ايران	المملكة العربية السعودية	سوريا	الاردن	العراق	الكويت
المساحة(كم)	٧٨٣٥٦٢	١٦٤٨١٩٥	٢,١٤٩,٦٩٠	١٨٥,١٨٠	٨٩٣٤٢	٤٣٨٣١٧	١٧,٨١٨
الساحل (كم)	٧,٢٠٠	٢,٤٤٠	٢,٦٤٠	١٩٣	٢٦	٥٨	٤٩٩
الحدود المشتركة (كم)	٢,٦٤٨	٥,٤٤٠	٤,٤٣١	٢,٢٥٣	١,٦٣٥	٣,٦٥٠	٤٦٢
عدد السكان (٢٠٢٠)	85.650.911	83,783,942	35,013,414	22.922.999	10,203,134	41.190.658	،270،4571
عدد القوات	٤١٠,٥٠	٥٤٥,٠٠٠	٢٣٣٥٠٠	١٧٨,٠٠٠	١١٠,٧٠	.	١٥,٥٠٠

في الخدمة الفعلية	٠				٠	330.000	
الاحتياط عدد	١٨٥,٦٣٠	١,٨٠٠,٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٧٠,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٥٢٨,٥٠٠	٣١,٠٠٠٢١,٠٠٠
عدد الدبابات	٣,٦٣٢	٢,٤٠٩	١,٠٩٥	٤,٩٥٠	١,٣٢١	٥٠٥٠	٣٦٨
مركبات القتال المدرع afvs	٨,٥٣٢	١,٥٥٠	٦٢٠٢	٥,١٥٥	٤,٦٠٠	٤,٠٧٠	٩٣٢
عدد المدافع	٢,١٥٢	٢,١١٨	١٨١٨	٣,٣٦٠	٧٢	١١٧٦	٠
أنظمة الصواريخ المتعددة mlrss	٦٤٦	٨٨٠	٧٢	٦٨٠	٨٨	٢٣٢	٢٧
مجموع الطائرات	٩٨٩	٤٨١	٦٥٢	٧٤٣	٢٤٦	٣٦١	١٠١
الطائرات الاعتراضية	٢٥٤	١٣٤	٢٢٩	٢١٦	٧٤	٢٦	٢٧
الطائرات الهجومية	٢٥٤	١٠٥	٢٢٩	٢٨٣	٤٢	٣	٢٧
طائرات النقل	٤٣٧	٢٢٥	١٨٢	١٤٢	٨٧	١٢٧	٢٩
طائرات هليكوبتر	٤١٨	١١٩	١٩٥	١٦٩	١٠٧	١٦٤	٤٢
المروحيات الهجومية	٣٦	٢٨	١٢	٢٨	٢٤	٤٠	١٦
مجموع القوة البحرية	١١٥	٣٩٥	٥٥	٥٦	٣٧	٦٠	٣٨
فرقاطات	١٦	١٠	٧	٢	٠	٠	٠
طرادات	٨	٢	٤	٠	٠	٠	٠

غواصات	١٤	١٣	٠	٠	٠	٠	٠
الدفاع الساحلي	٥٠	٢٦٦	٣٩	٤٤	٢٧	٥٧	٢٦
أنتاج النفظ (برميل – يوم)	٥٣,٠٠٠ (برميل – يوم)	٣,٥٨٩,٠٠٠ (برميل – يوم)	٩,٠٠٠,٠٠٠	١٨٢,٥٠٠	١٦٥	4.615.000	٢,٦٨٥,٠٠٠
أستهلاك النفظ ١٠٠٠(برميل – يوم)	٦٥٠ (برميل – يوم)	١,٩٠٠ (برميل – يوم)	،٣,٢٨٧	٢٩٠	١٠٠	٨٢٦	٣٥٥
إحتياط النفظ ١٠٠٠٠٠ (برميل)	٢٧٠,٤٠٠,٠٠٠ (برميل – يوم)	٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٥٤٦(برميل – يوم)	٢٦٧,٩٠٠	٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢,٥	١,٠٠٠,٠٠٠	148.8000. /ملياربرميل	١٠٤٠٠٠ ٠٠٠٠٠٠
عدد الموانيء الرئيسية و الطرقية	٩	٣	٤	٣	١	٣	٥
عدد المطارات	٩٨	٣١٩	٢١٤	٩٠	١٨	١٠٢	٧
ميزان الدفاع ١٠٠٠٠٠ $٠	١,٨١٨,٥	٦,٣٠٠	٥,٦٧٢,٥	٤٦,٤٠٠	١,١٥٠	٦,٨٥٥	٥,٢٠٠
الديون الخارجية ١٠٠٠٠٠ $٠	٦٧٠,٠٠٠	١٤٨,٤٠٠	١,٣٦٣,٠٠٠	٢٠٥,٢٠٠	١,٩٦٧	٧٣,٠٢٠	٢٩,٧٦٠
أحتياطي من العملات الاجنبية و	١١٩,٢٠٠	٧٤,٠٦٠	٦٥٦,٩٠٠	٤٩٦,٤٠٠	٨,٨٢٩	٩٦,٠٠٠ مع الذهب ٤٨,٨٨٠	٢٩,٠٠٠

الذهب ١٠٠٠٠٠ $٠							
تعادل القوة الشرائية ١٠٠٠٠٠ $ ٠٠	$١٠٠ يعادل ١٨٠٠ ليرة	$١٠٠=اكثر (٤) ملاين تومن	٨٨٣,٧٠٠	١,٠٧٦,٠٠٠	٣,٨٢٤	$١٠٠= ١٥٠٠٠٠أ لف دينار	١٥٠,٠٠٠
الترتيب العالمي من حيث القوة	٨	٢٢	٢٥	٢٦	٦٧	٦٨	٧٤

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد علي firee power.comwww.global

من خلال تحليل جدول (١) و الذي يوضح معايير التوازن الإستراتيجي بين العراق و الدول المجاورة يمكن استنباط الآتي :-

١-معيار مساحة دول الجوار :- وتحسب علي أساس نسبة مساحة العراق الي مجموع مساحة الدول المجاورة و تصل هذه النسبة الى ٢٠:١ .

٢- معيار طول الساحل العراق مع دول الجوار : وتحسب على أساس طول ساحل البحري في العراق الي مجموع طول الساحل المجاور وتصل هذه النسبة الي ١٨٦:١ .

٣-معيار الحدود المشتركة مع دول الجوار : وتحسب علي أساس طول الحدود المشتركة مع دول الجوار العراقي الي مجموع طول الحدود دول المجاورة وتصل هذه النسبة الي ٤:١ .

٤-معيار عدد سكان دول الجوار : النسبة بين عدد سكان الدولة الى مجموع سكان الدول المجاورة و تصل الى٦:١ .

٥- معيار عدد القوات في الخدمة الفعلية لدول الجوار : وتحسب على أساس مجموع عدد أفراد القوات المسلحة للدول المجاور الي عدد القوات العراقية و تصل هذه الي نسبة ٥:١ .

٦-معيار عدد القوات الاحتياطية لدول الجوار : وتحسب على أساس مجموع القوات الاحتياط لدول الجوار الى عدد القوات الاحتياط العراقية وتصل هذه النسبة الي ٥:١ .

٧-معيار عدد الدبابات لدول الجوار : وتحسب على أساس مجموع عدد دبابات لدول الجوار الى عدد الدبابات العراقية و تصل هذه النسبة الى٢٨:١ .

٨- معيار مركبات القتال المدرعة لدول الجوار : وتحسب علي أساس مجموع مركبات القتال المدرعة لدول الجوار الي عدد المركبات القتالية المدرعة وتصل هذه النسبة الي ٦:١ .

٩- معيار عدد المدافع دول الجوار : وتحسب على أساس عدد المدافع لدول الجوار الى عدد المدافع في العراق وتصل هذه النسبة الى ٣٦:١ .

١٠- أنظمة الصواريخ لدول الجوار : وتحسب على أساس عدد أنظمة الصواريخ لدول الجوار الي عدد أنظمة الصواريخ العراقية وتصل هذه النسبة الى ٦٦:١ .

١١-معيار مجموع الطائرات لدول الجوار : وتحسب على أساس عدد الطائرات لدول الجوار الى عدد الطائرات العراقية وتصل نسبة الي ١٥:١ .

١٢ – معيار الطائرات الإعتراضية لدول الجوار: وتحسب على أساس عدد الطائرات الإعتراضية لدول الجوار الى عدد الطائرات العراقية الإعتراضية و تصل هذه النسبة الى : ٠ .

١٣ – معيار الطائرات الهجومية لدول الجوار : وتحسب على أساس عدد الطائرات الهجومية لدول الجوار الى عدد الطائرات الهجومية العراقية وتصل هذه النسبة الى ٢٤٧:١ .

١٤ – معيار طائرات النقل لدول الجوار : وتحسب على أساس عدد الطائرات النقل لدول الجوار الى عدد الطائرات العراقية للنقل و تصل هذه النسبة الى ٦:١ .

١٥- معيارعدد الطائرات الهيليوكوبتر لدول الجوار : وتحسب على أساس عدد الطائرات هليكوبتر لدول الجوار الى عدد الطائرات الهليكوبتر العراقية وتصل هذه النسبة ال ٧:١ .

١٦- معيار المروحيات الهجومية لدول الجوار : وتحسب على أساس مجموع المروحيات الهجومية لدول الجوار الى عدد المروحيات الهجومية العراقية وتصل هذه النسبة الي ٣٦:١ .

١٧- معيار مجموع القوات البحرية لدول الجوار : و تحسب على أساس مجموع القوة البحرية لدول الجوار الى مجموع القوات البحرية العراقية وتصل هذه النسبة الى ١١:١ .

١٨-معيار الدفاع الساحلي : وتحسب بنفس الطرق السابقة وتصل الى ٨:١ .

١٩- معيار إنتاج النفط : وتحسب بنفس الطرق السابقة وتصل الى ٥:١ .

٢٠- معيار إستهلاك النفط: وتحسب بنفس الطرق السابقة ويصل الى ٨:١ .

٢١- معيار إحتياطي النفط :وتحسب بنفس الطرق السابقة ويصل الى ٤:١ .

٢٢ –معيار عدد المواني‌ء الرئيسية :وتحسب بنفس الطرق السابقة وتصل الى ٨:١ .

٢٣ –معيار ميزان الدفاع :وتحسب بنفس الطرق السابقة و تصل الى ١:١ .

٢٤ – معيار الاحتياطي من العملات الاجنبية والذهب: وتحسب بنفس الطرق السابقة وتصل الي ١ :١ .

٢٥–معيار الترتيب العالمي من حيث القوة العسكرية وتصل الى ٦٨ عالمياً.

ويتضح من خلال تحليل المعايير السابقة أن هناك تزايداً في شددة الإنحدار الجيوبوليتيكي المساحي ،والإنحدار المساحي، والسكاني ،وفي عدد القوات الفعلية، وجنودالاحتياط ، يضاف الي ذلك الإنحدار في عدد أنظمة الصواريخ ، والإنحدار في مجموع عدد الطائرات لاعتراضية و الهجومية، يضاف الي ذلك الإنحدار في عدد طائرات الهليكوبترالهجومية، ومجموع القوة البحرية ،أما من حيث معيارالطاقة، فإن إنتاج النفط العراقي يصل الى ٥:١ إنتاج دول الجوار، بينها الاستهلاك تصل الى ٨:١ ومعيار الإحتياطي النفطي، يصل الى ٤:١ أما المعيار الإنفاق على الدفاع ، تصل نسبة الي ١٤:١ بينما يرتفع معيار الإحتياطي من العملات الاجنبية الي ١:١ هو معيار جيد بالنسبة للدول المجاورة أما من حيث معيار ترتيب القوة العسكرية يصل الى ترتيب ٦٨ عالماً .الأمر الذي يؤكد أن التوازن الإستراتيجي في المنطقة ليس في صالح العراق، ومن ناحية اخرى، وقوع العراق بين دول تتميز فيها بينها بشددة الإنحدار الجيوبوليتكي: أي أنها شديدة التفاوت في مساحتها، وحجم سكانها، وقدراتها العسكرية، إضافة الى إختلاف أيدولوجيتها الحاكمة لنظمها السياسية، والإقتصادية، والاجتماعية، ما يزيد من مساوئ هذه الموقع قد يماً وحديثاً خاصة وأن تبلور الاختلافات الدول المجاورة، ونشوء صراعات بينهم بين إيران والسعودية من جهة ، وإيران وتركيا من جهة اخرى . وإتهام العراق للسعودية وقطر بدعم التنظيمات الإرهابية، الأمر الذي أدى الى إستقطاب العراق الى هذه الصراعات وهوما يعني تفويض إستقلالها، وتهديد وحدتها الداخلية ، ولعل الصراع السعودي الايراني والتركي الإيراني في العراق، والصراع بين الطائفي بين السنة والشيعة وفي بدايات الصراع الداخلي ما يؤيد ذلك .[٩]

خامساً:أهداف ومصالح دول الجوار في العراق :

لايزال العراق يشكل معضلة معقدة بالنسبة لدول الجوار والبعيدة ، ليس من مصلحة أي دولة إقليمية أن يعود العراق قوياً فاعلاً في الإقليم ، لأن قوته تعني تمدد نفوذه إقليمياً بما سيحجم من نفوذ هذه الدول التي حازته منذ خروج العراق من المعادلة بعد غزو الكويت ، ناهيك عن إنتهاء نفوذ هذه الدول في العراق ذاته في حالة إستعادة العراق قوته ، ولكن في الوقت نفسه ، فإن بقاء العراق بحالته غير المستقرة يعني قلق مستمر لدول الإقليم ، إن إنفلات السلاح في العراق ، وضعف سلطات الدول ، سوف يقودان في النهاية الى حدوث عدم إستقرار وتفشي للأزمات والمشكلات المعقدة والمتداخلة في المنطقة ، كتهريب السلاح والمخدرات والبشر ، ناهيك عن إطلاق عمليات الحرب بالوكالة دون قدرة أحد على السيطرة عليها .(صلاح / http://www.acrseg.org/41914)
ويتمحور الصراع داخل الإقليم حول عدة جوانب سوف نعرضها فيما يأتي ::

١–حفاظ الدول على حدودها وتماسكها الوطني.

٢–الحفاظ على الهوية الوطنية التي يلتف حولها الشعوب سواء كانت أيديولوجية أو دينية أو عرقية.

٣–إطار التحالفات الجديدة وتكوين محاور إقليمية وأخرى مضادة.

٤–العوامل المُحفزة للصراع في المنطقة قبل ثورات "الربيع العربي" وبعده على السواء.

٥–وجود شكل وماهية الدولة الفاعلة والقادرة على الهيمنة داخل النسق الإقليمي.

٦–الصراع على الهيمنة وفرض الإرادة في المنطقة الشرق أوسطية في ظل وجود مجموعة من القوى المتقاربة فى القوة والموازين النسبية فيما بينها.

–٧وجود بعض الأزمات والقضايا المحورية في الشرق الأوسط، التي يكون منها على سبيل المثال الأزمة السورية، المشكلة العراقية، والأزمة اليمنية. (صبحي /https://democraticac.de/?p=67507)

أ– تركيا ::

التغيير في العراق بقايدة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق خربطت مصالح تركيا الأساسية في العراق والتي تتكون من أربعة جوانب :

١– الحيلولة دون تقسيم العراق على أساس طائفي او عرقي مما يمكن أن يؤدي إلى ظهور دولة كردية مستقلة أو كونفيدرالية "والتي تعزز التطلعات إلى كيان مماثل في صفوف السكان الأكراد الكثيري العدد في تركيا،

٢–حماية الأقلية التركمانية الناطقة باللغة التركية والتي تقيم بصفة أساسية في شمال العراق،

٣–تصفية حزب العمال الكردستاني ، وهو حركة تركية كردية متمردة، لجأت إلى شمال العراق إثر هزيمتها عام ١٩٩٩) ،

٤–الحيلولة دون ظهور دولة عراقية أصولية غير ديمقراطية ومعادية.(هنري ج /https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr141_arabic.pdf).

ب– ايران :

كيف تمارس إيران نفوذها في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين إتبع النظام الإيراني على السياسات الإيرانية ::

هناك إمكانية لإخراج العراق من الناحية الاستراتيجية والتعريف التقليدي من كونه قوة لتحقيق التعادل مع القوى الإقليمية إلى قوة مساندة لإيران، وهذا يعني منح إيران الفرصة لتعيد تعريف الدور الإقليمي لنفسها وللقوى الأخرى بصورة تضمن لإيران وجودها كلاعب وقوة إقليمية مؤثرة. وهذا يعني أيضًا تقوية الشخصيات واللاعبين السياسيين على الساحة العراقية الداعمين لتشكيل لمنح ايران مثل هذه الفرصة. وتستخدمُ الحكومةُ الإيرانية على هذا الصعيد نظريةَ "القوة الناعمة"؛ لبسطِ نفوذِها في العراق، عبر دعمِ العَلاقات الاقتصادية، ودعمِ المرجعيةِ الشيعية في النجف. وتتجلَّى سياسةُ "القوة الناعمة" الإيرانية في العراق من خلال العلاقات الاقتصادية؛ فقد عملت طهران على توسيعِ علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العراق؛ حيث وصل حجمُ التبادلِ التجاري بين الجانبين عام ٢٠٢١ إلى نحو سبعة مليارات دولار. شكّل العراق على الدوام منافسًا إقليميًا واستراتيجيًا لإيران، وترى وجهة النظر هذه أن الظروف الفعلية التي يشهدها العراق اليوم مردها الضعف، ولا يمكن الحديث عنها بوصفها استراتيجية شاملة وطويلة الأمد؛ فالخلافات مع إيران، والموقع الجيوسياسي، وقيادة العالم العربي، والهوية القائمة

على المواجهة (العرب والعجم)، إضافة إلى البنية النظامية والاقتصادية وعوامل أخرى كلها تستطيع أن تجعل من العراق الجديد بعد عودة الثبات والاستقرار، أهم تحد أمني يواجه إيران، بعد أن يصبح دولة مؤثرة في المعادلات الإقليمية والاستراتيجية.(الصمادي https://studies.aljazeera.net/en/node/3725/)

ج-السعودية ::

تعد السعودية العراق ساحة من ساحات التنافس في الصراع الإقليمي مع قوى إقليمية تشعر السعودية بالريبة منها وعلى رأسها إيران لذا يبدو وقف انتشار النفوذ الإيراني الى الداخل العراقي هو أحد الإهتمامات الرئيسية للرياض في الملف العراقي ، وعندما تصع السعودية النظام السياسي في العراق في ميزان التقييم ، فإنها تشخص جملة من المخاطر والتدعيات للوضع العراقي منها عودة العراق القوي قد ترغب السعودية في عراق مستقر نسبيا ، يمتلك قوة عسكرية قادرة على ضبط الأمن ، وستراقب السعودية بدقة كيفية إعادة بناء قوة الأمن العراقية لمراقبة التوازن الطائفي داخلها ، من جهة اخرى يخشى السعودية عودة ظهور الجماعات الإرهابية كما حصل في السنوات الممتدة بين ٢٠٠٣-٢٠٠٧ لكن يرى بعض المتشددين في القيادة السعودية ، أنه في حالة تجدد الصراع الطائفي في العراق ، بالرغم من خشية السعودين من تأثير الفوضى في العراق على أمنها الإقليمي ، فإن تدفق العناصر المسلة من السعودية قد يخفف الضغط على العائلة الحاكمة وبالتالي قد يكون من المفيد تحمل بعض التداعيات .(حسين، ٢٠١١، ص١٤).

د-سوريا :-

بلاشك تستطيع سوريا بما لديها من وسائل ونفوذ في الداخل العراقي أن تؤثر على مستقبل العراق ، وعلى مايمكن أن تتخذه الحكومة العراقية المقبلة من قرارات تؤثر على الى والوضع الإقليمي وحماية مصالحها وأهدافها في العراق والنمطقة . أما الدوافع السورية للتدخل في الشأن العراقي فتعتمد بشكل جوهري على تطور الوضع الأمني في العراق واتجاه النظام في بغداد وتقييم دمشق لمصالحها السياسية الخارجية والواسعة . وكذلك الإهتمام السوري الأبرز سيكون لمنع ظهور عراق غير مستقر تؤدي الفوضى فيها تهديد أمن سوريا . من جهة اخرى إهتمام السورين في العراق هو المجال الإقتصادي وفتح خط أنابيت النفط التي يمتد من كركوك الى ميناء بانياس السوري ، وكذلك تعزيز التبادل التجاري بين البلدين إذا إستقرت الوضع الداخلي في سوريا نتيجة الحرب الداخلية مما أدى الى تغيير خارطة سيطرة القوى السياسية والوضع لجيوسياسي في سوريا من سيطرة الحكومة السورية والقوى الكوردية والتركية . (حسين ، ٢٠١١، ص١٦).

أن العراق بحكم تكوينه الجغرافي يمتلك مقومات القدرة السكانية والاقتصادية التي تعتمد على موارد طبيعية مهمة، بيد أن مجاورته لقوى إقليمية كبرى كتركيا وإيران وتنازعه للدور الريادي مع دول عربية مهمة مثل السعودية وسورية قياديا ضمن دائرته الإقليمية، وخاصة دول الجوار دخلت معه على امتداد التاريخ في معارك طاحنة منعته من توظيف قدراته الداخلية لأداء دور إقليمي فاعل، وكان بمقدور العراق لو استخدم في ما مضى سياسة مرنه تعتمد قضايا متعددة مع كل دول الجوار أو مع بعض أو كلها أن يلعب دور الموازن الإقليمي لحالة التنافس على مناطق النفوذ وفي عموم المحيط الإقليمي لها ويشمل ذلك دائرة الخليج والمشرق العربي ومنطقة وسط آسيا، فضلا عن ذلك فأن دول الجوار العربية مثل السعودية وسوريا والأردن ارتبطت بعلاقات

تنافس .وتنافر كان بإمكان العراق أن يوظفها ليلعب دور الموازن الإقليمي أن المعنى في دور العراق كموازن إقليمي يرتبط بأهمية دوره لدى الأطراف المتجاورة وهما إيران، تركيا، السعودية، سوريا، الأردن، والمطلوب هو أن يبقى العراق يلعب دورا محايدا لدى القوى المتنافسة والمتصارعة في هذا المحيط بحيث لايصبح طرف في حالة تحسب من قدرة العراق، من اجل الحفاظ على توازن القوى (ميزان .القوى) الإقليمي الذي ينبغي للعراق أن يظل فيه والعراق واقفا في منتصف الميزان،(ابراهيم (https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/publication_9_12943_594.pdf/

المبحث الثاني

طبيعة نظام الحكم في العراق :

١-نظام الحكم والطائفية :

فكلما انتهجت الحكومة سياسات عنصرية وإقصائية وتميز ضد الأقليات زاد إحتمال نشوء صراع بين تلك الأقليات والحكومة، وتختلف معاملة الحكومات للأقليات في تمييز ظاهر ضدهم الى تحيز خفي غير معلن الى مساواة كاملة بينهم وبين الأكثرية العرقية، وقد تستعين بعض الحكومات بالاقليات في الحكم في سبيل الولاء للحكومات في سبيل للحفاظ علي مصالحها الخاصة .

جدول (٢)

المقارنة العرقية الطائفية بين زمن البعث و التغير بعد عام ٢٠٠٣ .

الهوية العراقية والطائفية	مستوى القمة النظام البعثي قبل ٢٠٠٣%	مستوى القمة القادة الجدد بعد ٢٠٠٣ %
العرب الشيعة	%٢٨	%٥٢
العرب السنة	%٦١	%٢٤
الاكراد	%٦	%٢٤
قوميات اخرى(كودا)	%٥	%٠

الجدول من عمل الباحث الاعتماد علي : www.usip.org

توضح بيانات الجدول(٢) وتحليلها مدى التغير الحاصل في مستوى إستلام قيادة حكم العراق كان تمثيل العرب السنة قبل عام ٢٠٠٣ حوالي ٦١% بينما إنخفض الي ٢٤% بعد عام ٢٠٠٣ بينما إرتفع التمثيل للشيعة من ٢٨% الى٥٢% بنسبة ٨٩% ،أما تمثيل الأكراد فكان العراق ما قبل عام ٢٠٠٣ كان ٦% إرتفع الى ٢٤% بزيادة قدرها ٤٠٠% ، أما المكونات الاخرى فكانت تمثيلها في قيادة حكم العراق قبل عام ٢٠٠٣ حوالي ٥% إنخفض الي الصفر، التوازن العرقي و الطائفي لم يتغير كثيراً من القيادات إلا أن بعد الانتخابات في كانون الثاني عام ٢٠٠٥ كان الشيعة يمثل حوالي ٤٥% و الاكراد٢٩% في قيادة حكم العراق،والسنة العرب ٢١% و كل من التركمان والمسيحين هو أكثر من ٦% ،ولكن هناك اثار سلبية في حكم العراق من قبل

الأحزاب السياسة في تمثيلها في حكم العراق وإعتمادهم على المحاصصة الطائفية، حيث أن هناك عدد من القادة الجدد لا يألفون عراق اليوم وهم كمغتربين لديهم روابط قليلة بالسكان، يضاف الي ذلك إفتقارهم الى تجربة الحكم التى تعين عليهم أن يكتسبوها سريعاً، ما عدا الأكراد الذي إكتسبوا خبرة في الحكم الذاتي في البيئة السياسية الأكثر إتفاقاً في كردستان هذه العوامل ساهمت على صعوبة توفير الخدمات الاساسية للمواطنين العراقيين .(فيبي مار /www.usip.orgLbubsLreports)

يزداد الصراع العرقي في الدول كلما إزاد الوعي العرقي لدى الشعوب التي تستضعفها منها الدولة فكلما زاد إدراك المجموعة العرقية لحقوقها المسلوبة والشعور بالتميز ضدها، لما يجب أن تتلقاه زاد غضبها، وتفاقمت المشاكل العرقية فقد نشأت صراعات عرقية في يوغسلافيا في الأربعينيات من القرن العشرين، مثلما إنفجرت في التسعينيات من القرن نفسه، يضاف الى ذلك هناك من دون إحتمالية من تجدد الصراع العرقي في العراق بين الأكراد والعرب حال إعلان الدولة الكردية على الحدود السياسية وإدارة الموارد الطبيعية النفط والمياة مستقبلاً .(فبيي /www.usip.orgLbubsLreports).

٢-حقوق الأقليات :

إن مصطلح الأقليات لم يتم تداوله بشكل واضح إلا بعد إعلان ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ الذي تم اعتباره بداية عام جديد مبني على الإحترام المتبادل لادارة الشعوب ورغبتها في السلام والاستقرار، ثم الإعلان العالمي لحقوق الاشخاص المنتمين الى أقليات قومية، أو إثنية ، أوأقليات دينية، ولغوية عام ١٩٩٢ الذي جاء بديباجته إن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين الى أقليات قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية سيسهمان في الاستقرارالسياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها (أحمد،٢٠١٢،ص١٨).

أما حقوق الأقليات في الدستور العراقي فقد تضمن العديد من البنود التي تبين الاسس السليمة للحكم الديمقراطي، وحقوق مكونات الشعب العراقي حيث أنصفها لاول مرة واعترف بها كمكون أصلي من مكونات هذا الشعب، كما جاء في المادة (٢) من الباب الاول المباديء الاساسية التي تنص: يضمن الدستور الحفاظ علي الهوية الإسلامية الغالبية الشعب العراقي كما يضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة، والممارسة الدينية كالمسيحين، والايزيديين، والصابئة، والمندانيين، أما المادة (٤٣) فقد نصت الفقرة الاولى منها: اتباع كل دين أو مذهب أحرار في ممارسة الشعائر الدينية، وإدارة الاوقاف وشؤونها، ومؤسساتها الدينية، و الفقرة الثانية من المادة نفسها: تكفل الدولة في حرية العباد وحماية أماكنها، يضاف الي ذلك نظام رعاية الطوائف الدينية رقم (٣٢) لسنة ١٩٨١ المادة (١) و قانون رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٨ الفقرة أولا من المادة ٢ منه الذي جاء فيه ان التعايش السلمي و حماية نسيج العراق وتنوع أطيافه ، أساساً لا يتم بوجود القوانين، والتشريعات، وانما بمقدار العمل بها لنرتقي للدولة الديمقراطية التي تعتمد مبدأ المواطنة أساسيا لها، و التي لا تنمو ولا تنضبح إلا في بيئة سياسية وديمقراطية وفي ظل مناخ سياسي يتسم بالإنفتاح ، ويؤمن التعددية والمساواة وقبول الآخر،

ويؤمن بحق الجميع بالتعايش السلمي بعيداً عن روح الصراعات والمنازعات الفئوية .(جمهورية العراق ، وزارة حقوق الانسان،٢٠١١،ص٢)

٣-العزل القائم على العنف و القسوة :

وهي عمليات طرد وعزل الأقليات العرقية من مواقعها الجغرافية الي مواقع اخرى داخل القطر أو الى أقطار اخرى، و مثال ذلك حملات التطهيرالعرقي تمتد ضد الأكراد ومنهم الكرد الفيلين، لما كانت جريمة التطهير العرقي إحدى اشكال الجريمة الدولية، والذي تعتمد آثارها الخطيرة الى كل المجتمع الدولي، فقد شكلت ممارسات الدكتاتورية ضد الكرد جريمة من الجرائم العمدية التي أرتكبت عن قصد وتحسن الأمن وسلامة المجتمع لا يمكن أن ينجي من المسبب لها من المسؤولية، فهي من الجرائم لا تسقط بمرور الزمن وتعد من جرائم الحرب الذي أرتكبت أثناء الحرب و من الجرائم ضد الإنسانية لذلك أقرت المحكمة الجنائية تلك الجرائم من أصناف إبادة الجنس البشري من خلال حملات التهجيرالقسري للقرى الكردية، التي زادت عن أربعة آلاف قرية كردية وحملات الأنفال السيئة الصيت، حيث تم إبادة أكثر من ١٨٠ ألف من الشعب الكردي، وقصف حلبجة بالأسلحة الكيماوية، وحملات التهجير القسري الى جنوب العراق.

من جانب آخر لا تزال الأقليات الدينية والعرقية ضحايا للعنف والجماعات المسلحة والتهميش السياسي والاجتماعي في العراق، بعد عام ٢٠٠٣ وتؤكد الأقليات بضياع حقوقهم في المشاركة السياسية، وحريتهم السياسية، وحريتهم الثقافية وحرية ممارستهم لعقائدهم، كما اعربت جماعات الصائبة المندائيين وهم جماعة من الشعوب الاصلية، يعود تاريخها الى آلاف السنين عن خوفهم من تعرضهم للقتل و التهجير في العراق، يهدد وجودهم بحد ذاته فضلاً عن ذلك النزاعات العرقية و العنف في مدينة كركوك تحديداً حيث تقطنها القومية التركمانية، كما يتعرض التركمان في محافظة نينوى وخاصة الطائفة الشيعية الى التهجير من جراء أعمال العنف في المحافظة، حيث هجرت أكثر من ١٠٠٠٠٠ألف تركماني بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٨ من مدينة تلعفر نتيجة شدة المعارك بين مسلحي تنظيمات الدولة الاسلامية والقوات الحكومة العراقية، يضاف الى ذلك التهجير القسري الذي طال أقضية سنجار،والحمدانية، وتلكيف، ونواحي وقرى محافظة نينوى، باتجاه اقليم كوردستان العراق، من الإيزيديين والمسيحين والأكراد يضاف الي ذلك تعرض الطائفة السنية للتهجير من قبل القوات الحكومية نتيجة المضايقات الذي يتعرضون لها في محافظات البصرة وبغداد وغيرها ، فضلاً عن ذلك تعرض الطائفة الشيعية الى التهجير والقتل من قبل الجماعات المسلحة في المحافظات: نينوي ،صلاح الدين ،ديالى، كركوك ،بغداد، الأنبار فضلاً عن ذلك لازال مجتمع الشبك في الموصل يشكون من التعرض للعنف والتهديد في محافظة نينوى،وتذمرالبهائيون أيضاً من التميز العنصرى الممارس ضدهم، ولا تزال الأقليات تشعر بالقلق إزاء تهميشهم السياسي نتيجة الصراع المسلح الدائر، وتذمر معظم ممثلي الأقليات من عدم الإعتراف بهم كما ينبغي

في الدستور العراقي و يسعون للحصول علي ضمانات أكثر عند مراجعة الدستور العراقي خصوصاً فيما يتعلق بهويتهم و تمثيلهم السياسي .(جمهورية العراق ، وزارة حقوق الانسان،٢٠١١،ص٢).

٤-حقوق الإنسان :-

جاء في التقريرالخاص بحقوق الانسان من بعثة الامم المتحدة أن هناك إنتهاكات حقوق الانسان في العراق وبالاخص: في الحياة الكريمة والكرامة الشخصية و بمعدلات يومية مخيفة، وتأتي إنتهاكات حقوق الانسان نتيجة للأعمال المشتركة للجماعات المسلحة المتمردة التي تستهدف قوات الأمن العراقية، إضافة الي أولئك الذين يعملون في الإدارة العامة أوالأعمال الحرة في مهن مختلفة، وتستخدم الجماعات المسلحة وسائل إرهابية من أجل تصعيد حالة إنعدام الأمن والحوادث الطائفية، والتي بدورها تثير حلقة مفرغة من العنف وعمليات القتل الانتقامية مسببة حالة من إنعدام الاستقرار في عموم البلاد، وإحدى أسباب إنتهاك حقوق الانسان في العراق هو غياب السيطرة المركزية المخولة لإستخدام القوة في البلاد: مما ادى الى نمو وتزايد الميليشيات، وظهورالعصابات، والجريمة المنظمة، التي تتهم في بعض الاحيان بأنها على علاقة مع بعض القطاعات في الشرطة وقوات الأمن، يضاف الى ذلك أن بعض الميليشيات لها صلة أحياناً مع بعض الاحزاب السياسية ،والتي تشكل جزء من الحكومة في العمل خارج نطاق القانون و بالمثل فأن فرق الموت(ملك فريدون ،٢٠١٢،ص٤٦٤). و المتطرفين الدينين، والطائفيين، يميلون كالميليشيات الى إرتكاب إنتهاكات حقوق الانسان

٥-العنف المسلح ضد المدنين :

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة لضمان إحترام حقوق الانسان، وإعادة إقرار سيادة القانون تستمر إنتهاكات حقوق الانسان في العراق، وبالأخص في الحياة الكريمة، والكرامة الشخصية، وبمعدلات يومية مختلفة، وكما هو موضح في جدول (٣) خلال شهر آذار من عام ٢٠٠٣ وصل إجمالي عدد القتلى المدنين ٣٩٧٧ بينما وصل إجمالي عدد القتلى في شهر نيسان الى ٣٤٣٥ و تشكل نسبة ٣٢,٨% و ٢٨,٤% من إجمالي عدد القتلى البالغة ١٢٠٩٥ قتيل، في حين إنخفض عدد القتلي في سنة ٢٠٠٤ الذي بلغ ١١,٦٥٠ قتيل وكان أكثر الأشهر دموياً شهر تشرين الثاني و نيسان ويشكلان نسبة ١٤,١% و ١١,١% من إجمالي عدد القتلى في عام ٢٠٠٤ ،في حين إرتفع عدد القتلى في صفوف المدنين عام ٢٠٠٥ الى ١٦,٣٨٢ قتيل، بنسبة أكثر من ٧١% عن عام ٢٠٠٤ .

وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ازدادت أعداد القتلى جراء أعمال العنف الطائفي غير المعلن زيادة مطردة وبلغ ذروتها عام ٢٠٠٦ حيث بلغ إجمالي عدد القتلى ٢٩,٣٨٠ بزيادة قدرتها ٥٦% عن عام ٢٠٠٥ لتكون هذه السنة الأكثر دموية في العراق ، وفي عام ٢٠١٥ بلغ

إجمالي عدد القتلى ١٧٥٧٨ قتيل ، فيما إنخفض عدد القتلى نتيجة إستباب الأمن حيث بلغ ٧٤٠ قتيل عام ٢٠٢٢

للمزيد ينظر الى بيانات الجدول (٣)، وتشير اليونامي الى وجود عدد عوامل متفاقمة التى تساهم في زيادة العنف وتفضي الى مزيد من الخسائر البشرية بين المدنيين ومن بين هذه العوامل: الأزمة السياسية بين الفصائل السياسية التي تذكي جذورالتوترات الطائفية فيما بين الشيعة والسنة ، والتي تعيد الى الأذهان ما حدث في الفترة ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٧ و الجهات التي تشنها جماعات مسلحة إرهابية منها القاعدة في العراق، التي تستهدف المدنيين إستهدافاً مباشرة بغية إذكاء الكراهية الطائفة و تفويض قدرات العراق على حماية مواطنيه، فضلاً عن الصراع الدائرة في جارته سورية التي اضافت بعدا إقليماً للتوترات الطائفية وسمحت للجماعات الإرهابية والإندماج معاً باسم تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام، بإقامة صلات مع جماعات مماثلة تقاتل عبر الجدود مما ادى الى وقوع اغلبية المدن السنية ،نينوى ،تكريت، ديالي، الأنبار واجزاء من العاصمة بغداد وبابل وكركوك بيد مسحلين يضاف الى ذلك وقوع جزء من المناطق الكوردستانية يقدر ١٥% بيد هذه المجموعة الإرهابية ، للمزيد ينظر الى الجدول (٢) عدد القتلي المدنيين في العراق بعد عامي ٢٠٠٣-٢٠٢٢ وخارطة (٣) يوضح التوزيع الجغرافي في العالم .(بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق ،٢٠٠٦،ص١٦).

جدول (٣)

عدد القتلي المدنيين في العراق بعد عامي ٢٠٠٣-٢٠٢٢

السنة	كانون الثاني	شباط	أذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	كانون الاول	المجموع	
٢٠٠٣	٣	٢	٣٩٧٧	٣٤٣٥	٥٤٦	٥٩٧	٦٤٧	٧٩٤	٥٦٥	٥١٧	٤٨٦	٥٢٦	١٢,٠٩٥	
٢٠٠٤	٦١٠	٦٦٣	١٠٠٤	١٣٠٣	٦٥٤	٩٠١	٨٢٥	٨٧٧	١٠٣٣	١٠١٦	٨٥٢	١١١٢	١١,٦٥٠	
٢٠٠٥	١١٨٨	١٢٨٤	٩٠٢	١١٤٤	١٣٩٢	١٣٤٦	١٥٣٠	٢٢٧٦	١٤٢٢	١٢٩٨	١٤٦٧	١١٣٣	١٦,٣٨٢	

٢٠٠٦	١٥٤٤	١٥ ٧٠	١٩ ٤٦	١٨ ٠١	٢٢ ٧٣	٢٥٧ ١	٣٢ ٩٧	٢ ٨ ٦ ٥	١٥ ٦٢	٢٩٨ ٣	٣٠٧ ٧	٢٨ ٩١	٢٩,٣٨٠
٢٠٠٧	٢٠١٤	٢٦ ٧٣	٢٧ ١٧	٢٥ ٤٠	٢٨ ٣٤	٢١٩ ٤	٢٦ ٩٠	٢ ٤ ٨ ١	١٣ ٦٦	١٢٩ ٥	١١١ ٠	٩٨ ٧	٢٥,٩٠١
٢٠٠٨	٨٤٧	١٠ ٧٢	١٦ ٤٣	١٢ ٩٩	٨٩ ٠	٧٤٧	٦٤ ٣	٦ ٨ ٢	٦٠ ٦	٥٩٠	٥٣٥	٥٨ ٢	١٠,١٣٦
٢٠٠٩	٣٧٢	٤٠ ٣	٤٢ ٦	٥٦ ٧	٣٩ ٠	٥٠١	٤٠ ٧	٦ ١ ٨	٣٣ ٣	٤٣٥	٢٢٦	٤٧ ٥	٥,١٥٣
٢٠١٠	٢٦٣	٣٠ ٤	٣٣ ٦	٣٨ ٥	٣٨ ٧	٣٨٥	٤٤ ٣	٥ ١ ٦	٤٥ ٤	٣١٢	٣٠٧	٢١ ٨	٤,١١٠
٢٠١١	٣٨٩	٢٥ ٤	٣١ ١	٢٨ ٩	٣٨ ١	٣٨٦	٣٠ ٨	٤ ٠ ١	٣٩ ٧	٣٦٦	٢٧٩	٣٨ ٨	٤,١٤٩
٢٠١٢	٥٢٤	٣٥ ٦	٣٧ ٧	٣٩ ٢	٣٠ ٤	٥٢٩	٤٦ ٩	٤ ٢ ٢	٢٩ ٠	٢٩٠	٢٥٣	٢٧ ٥	٥,٨٥٤
٢٠١٣	٣٥٧	٣٦ ٠	٤٠ ٣	٥٤ ٥	٨٨ ٨	٦٥٩	١١ ٤٥	١ ٥ ١ ٢	١٠ ٥٩	١٠٩ ٥	٩٠٣	٩٨ ٣	٩,٥٧١
٢٠١٤	١٠٧٦	٩٣ ٠	١٠ ٠٩	١٠ ١٣	١٠ ٢٧	١٧٨ ٩							٦٨٤٤
2015	1490	16 25	11 05	20 13	12 95	135 5	18 45	1 9 9 1	14 45	127 9	102 1	10 96	17578

16393	1131	1783	1970	935	1375	1280	1405	1276	1192	1459	1258	1374	2016
13183	291	346	397	490	597	1498	1858	1871	1816	1918	982	1119	2017
3319	155	160	305	241	201	230	209	229	303	402	410	474	2018
2393	215	274	361	151	93	145	130	167	140	123	271	323	2019
906	54	74	70	54	82	49	64	74	52	73	148	114	2020
669	63	23	65	41	60	87	46	49	66	49	56	64	2021
740	90	65	63	68	80	67	44	82	31	42	46	62	2022

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد علي :www.iraqbodycount.org90

٦–التهجير القسري صراع الديمغرافيا والسياسة:

شهد العراق بعد الاحتلال في العام ٢٠٠٣، مباشرة عمليات منهجية لتهجير قسري قائم على أساس الهوية الطائفية، إثنية كانت أم دينية أم مذهبية. وانطوى هذا التهجير القسري المنظم والمنهجي على أغراض تتلخص بمحاولة تصنيع خطوط تماس عرقية وطائفية، تعزل العراقيين عن بعضهم على أساس هذه الهويات الفرعية، ضمن مناطق محددة صافية طائفيًا. وقد تصاعدت عمليات التهجير ووتائر العنف بشكل كبير بعد أحداث تفجير مرقد الإمامين العسكريين في فبراير/شباط ٢٠٠٦، لكن من دون أن يعني ذلك أن عمليات التهجير القسري هذه قد بدأت مع لحظة سامراء، ولكنها تكثفت وأخذت غطاءً سياسيًا وشعبويًا؛ فالمتابعة الميدانية تكشف عن وجود عمليات تهجير ذات طابع إثني، أو طائفي بعد إبريل/نيسان ٢٠٠٣ في الكثير من مناطق العراق، وبشكل خاص في بغداد والموصل وكركوك والبصرة(الكبيسي يحيي،٢٠١٣ https://studies.aljazeera.net/) .

، كما توضح بيانات الجدول(٤) التوزيع الجغرافي في عدد الأفراد النازحة حيث احتلت محافظة دهوك المرتبة الاولى وتشكل نسبة ١٩,٦٨ من مجموع عدد الأفراد النازحين في العراق البالغة ٣,٤١٨,٨٥٦ فرداً نازحاً بينما

تحتل محافظة الأنبار المرتبة الثانية تشكل نسبة ١٦,٣٣ % من مجموع عدد الافراد النازحين، في حين بلغ عدد الافراد النازحين المتواجدين في إقليم كوردستان ١،٤٤٢,٧٧٦ فرداً وتشكل نسبة ٤٢,٢٠ % من مجموع عدد الافراد النازحين في العراق ،على صعيد أخر يشكل عدد النازحين في إقليم كوردستان نسبة ٢٦,٠٠ % من مجموع عدد سكان الإقليم البالغة ٥,٥٤٩,١٠٠ نسمة عام ٢٠١٦ ولذا تؤثر هذه الأعداد الكبيرة من النازحين في إقليم كوردستان الضغط على البنية التحتية ، والخدمات المتاحة فيها وايجاد مشكلة السكن وإرتفاع الإيجارات في المدن المستقبلة ، فضلاً عن تأثيراتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية .من جهة اخرى أثرت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

جدول (٤) إحصائية بأعداد العوائل والأفراد النازحة للمحافظات وفق بيانات وزارة الهجرة والمهجرين لسنة ٢٠١٥.

المحافظة	عدد العوائل النازحة	عددالأفرد
أربيل	١٠٦,٢٥٠	٤٩٩,٨٣١
السليمانية	٥٣,٤٩٢	٢٧٠,٠١٣
دهوك	١٣٤,٧٤٩	٦٧٢,٩٣٢
الأنبار	١٠٢,١٨٨	٥٥٨,٤٥٩
البصرة	٢,٧١٣	١٢,٢٨٤
القادسية	٣,٥٤٦	١٧,١٧٩
المثنى	١,٢٤٨	٦,٠٦٧
نينوى	١,٣٤٥	٦,٤٣٣
النجف	١٢,٨٣٢	٦٢,٩٣٤
بابل	١١,٦٧٥	٥٨,٧٦٠
بغداد	٨٣,٣٨٠	٤٤٦,٤٠٧
ديالى	٤١,٠١٢	٢٠٧,٥٩٤
ذي قار	٢,٠٠٧	٩,٧١١

صلاح الدين	١٨,٠٨٩	٩٩,٣٣٢
كربلاء	١٢,٦٧٠	٦٣,٣٣٢
كركوك	٧٤،٨٣٨	٣٩٣,٧٨٧
ميسان	١,٢٠٢	٥,٦١٦
واسط	٥,٧٨٩	٢٨,١٨٢
المجموع الكلي	٦٦٩,٠٢٥	٣,٤١٨,٨٥٦

الجدول من عمل الباحث :المفوضية العليا لحقوق الانسان ، التقرير السنوي حول اوضاع حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠١٥،بغداد ص٢٣٨.

توضح بيانات الجدول (٤) التوزيع الجغرافي للعوائل والأفراد النازحة حيث احتلت محافظة دهوك المرتبة الاولى في عدد العوائل النازحة لها تشكل نسبة ٢٠,١٤% من مجموع عدد العوائل النازحة في العراق البالغة ٦٦٩,٠٢٥ عائلة تأتي بعدها محافظة اربيل تشكل نسبة ١٥,٨٨% ، بينما احتلت محافظة الانبار المرتبة الثالثة تشكل نسبة ١٥,٢٧% من مجموع عدد العوائل النازحة في حين أن إقليم كوردستان المتمثل في محافظات ، أربيل ، السليمانية ، دهوك ، تشكل نسبة ٤٤% من مجموع العوائل النازحة، نتيجة الإستقرار النسبي للأمن فيه مقارنة مع باقي المحافظات العراقية ورغبة المكون السني للإستقرار والسكن في الإقليم والشعور بالأمان بسبب العنف الطائفي في بعض المحافظات العراقية ، الذي ينعكس على قوة المؤسسات الأمنية في إقليم كوردستان ووزنها السياسي وهي إحدى ركائز القوة بالنسبة للأقليم كوردستان. من جهة اخرى توضح بيانات الجدول (٥)أعداد العائدين في العراق حسب الأقضية والمحافظات ٢٠٢١ حسب المحافظات والأقضية في العراق احتل محافظة نينوى المركز الاول حيث بلغ مجموع العائدين ١,٠٣٧,٨٥٦ شخص وشكل نسبة ٢٢% من نسبة العائدين من مجموع عدد العائدين البالغة ٤,٧٠٧,٥٢٨ شخص ، فيما إحتلت محافظة الأنبار المركز الثاني حيث بلغ عدد العائدين ٥٩٥,٣٦٢ شخص وشكل نسبة ١٢,٦% من مجموع سكان العائدين للمزيد ينظر الى بيانات الجدول (٥) ويعد التهجير القسري عامل ضعف من حيث وجهة نظر الجغرافية السياسية لأن التهجير القسري له آثار بعيدة المدى من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والصحية والتربوية على الدولة العراقية ...

جدول (٥)أعداد العائدين في العراق حسب الأقضية والمحافظات ٢٠٢١

التسلسل	القضاء	المحافظة	العائدون	%
١	الموصل	نينوى	١,٠٣٧,٨٥٦	٢٢
٢	الرمادي	الأنبار	٥٩٥,٣٦٢	١٢,٦

٣	فلوجة	الأنبار	٥١١,٠٥٦	١٠
٤	تلعفر	نينوى	٣٥٠,٩١٠	٧,٥
٥	هيت	الأنبار	١٧٦,١٤٢	٣,٧
٦	تكريت	صلاح الدين	١٧٥,٢٣٦	٣,٧
٧	الحمدانية	نينوى	١٦٦,٨٦٦	٣,٥
٨	الحويجة	كركوك	١٦٢,٨١٦	٣,٥
٩	الشرقاط	صلاح الدين	١٥٩,٧٥٦	٣,٤
١٠	كركوك	كركوك	١٥٢,٩٨٨	٣,٢
١١	بيجي	صلاح الدين	١١٤,٤١٤	٢,٤
١٢	تلكيف	نينوى	١٠٠,٨٤٨	٢,١
١٣	خانقين	ديالى	٩٨,٠١٠	٢,١
١٤	القائم	الأنبار	٩٦,٩٩٠	٢,١
١٥	سنجار	نينوى	٨٣,٢٣٨	١,٨
	الأقضية المتبقية		٧٢٥,٠٤٠	١٥,٤
	المجموع		٤,٧٠٧,٥٢٨	١٠٠

المصدر: وكالة الأمم المتحدة للهجرة . المنظمة الدولية للهجرة ، العودة مجدداً الى الديار ، ٢٠٢١،جدول ١،ص٨.

٦-مستقبل الدولة الوطنية العراقية ::

رغم مرور نحو إحدى عشرة سنة على الإطاحة بالنظام الشمولي الذي أداره النظام البعثي، ما يزال العراق ساحة لانتهاكات واسعة النطاق تقل خطورة، حيث سادت الفوضى في ظل الإنهيار الذي لحق بقوات الأمن و الجيش، يضاف الى ذلك الصراعات الطائفية أو مذهبية فتألف منها قيام النظام السياسي الجديد القائم على قواعد المحاصصة الطائفية، أخفقت الحكومات في توزيع الموارد وإعادة الاعمار بشكل عادل، مما أدى الى تأجيج الصراع في العراق هو صراع الدولة والفوضي واللادولة وأسهمت الادارة السيئة الى تحويل الاختلاف الطبيعي، الى خلاف وعنف وصراع وعليه فأن القضاء على العنف في العراق، لا يمكن أن يتم بين ليلة وضحاها (دسوقي عيسي ،٢٠٠٤،ص١٠٢).بل تحتاج الى إنطلاقة جيدة لمناقشة الصراعات الداخلية في المجتمع العراقي، لأن تحديد المشكلة هو شرط مسبق لاقتراح حلول دائمة فالصراع العرقية و الطائفية، جاءت عن طريق الخوف الجماعي من المستقبل خاصة في المناطق التي يكون العرق أوالطائفة أقلية، وهذا يؤدي الى أن تبرز معضلة الأمن الداخلي بين المجموعات العرقية، ولكن يمكن حل الصراع الإثني والطائفي في العراق من خلال: إدارته إدارة فعالة وإحتوائه إذا ما تم تبني تدابير بناء الثقة التي تعزز الإستقرار وتأمين مستقبل الأقليات ، و تبني العلاقات العرقية على أسس سليمة، وهذا يتطلب إظهار الإحترام وكذلك لتقاسم السلطة والتي تتيح بروز

تحالفات ممثلة وتشجع التفاعل بينهم، فيما يخص إتفاقات إقتسام السلطة يتطلب هناك أربعة أشكال بتقاسم السلطة و تمثل:: (مركز دراسات اللاجئين،٢٠٠٧،ص٣).

١–المشاركة في السلطة المركزية حيث يتم توزيع السلطة السياسية لمؤسسات الحكم في الدولة بين الجماعات في المجتمعات المنقسمة على نفسها، حيث توفر ضمان لوجود أصوات من مختلف المجموعات العرقية في الحكومة الوطنية .

٢–المشاركة في تقاسم السلطة على المستوى الأقليمي للمحافظات لتعزيز الشعور بالأمن لدى الجماعة العرقية وينتج عن ترتيبات من هذا القبيل، الفدرالية لكل من المجموعات العرقية ،والاثية، والدينية، أوسيطرة غير رسمية على مناطقها، وهكذا فأن الفيدرالية تعد أفضل ترتيب معروف لتوزيع السلطة بالتساوي على جميع المناطق .

٣–تقاسم السلطة العسكرية و تتعلق بكيفية تشكيل مؤسسات الدولة العسكرية بصورة عادلة أي بطريقة تضمن تمثيل عادل لكل مكونات الشعب العراقي.

٤–تقاسم السلطة الاقتصادي لتسوية سليمة مستقرة لانها تتعلق بالسيطرة علي الموارد و توزيعها .

إن توضيح الفيدرالية والذي هو أفضل نموذج معروف لتقاسم السلطة هي اللامركزية السياسية، والتي تعطي الفرصة لتمثيل الأقليم في المؤسسات السياسية الوطنية ويتم توزيع السلطة الموارد بين مستويات الحكم المختلفة و يرى البعض أن الفدرالية تؤثر في النظام السياسي من خلال ستة طرق :–

أولاً –تؤسس بحكم القانون قيوداً على نطاق العمل الحكومي .

ثانياً –تزيد عدد اللاجئين الذين يمتلكون حق النقض في النظام السياسي .

ثالثاً – تخلق ساحات متعددة للتنظيم والتهيئة السياسة .

رابعاً – تشكل أنماط التمثيل الديمقراطي وتوسع عموماً نطاق التمثيل الاقليمي على حساب تمثيل السكان .

خامساً – توزيع السلطة بين الأقليم والجهات الفاعلة على أساس إقليمي .

سادساً – تؤثر تدفق المصادرالمالية والاقتصادية بين السكان الذين يعيشون في الاتحاد الفيدرالي (حافظ حسين ، ص١٢١).

٧–الديمقراطية التوافقية :

ظهرالمصطلح في الخمسينيات والستينات من القرن الماضي علي يد الدكتورأرند لايبهارت الامريكي بهدف البحث عن الإستقرارللنظام الديمقراطي في مجتمعات تعاني من الإنقسامات والنزاعات، تركز الديمقراطية التوافقية على أربعة ركائز: تمثيل نسبي غالب يستوعب مختلف المجموعات السياسية ، لامركزية الحكم ، حق النقض للأقليات في القرارات التي تتضرر منها و يمكن تطبيقها على العراق من خلال فدرالية تقوم على المحافظات ، ويعود السبب الرئيسي لبروز الديمقراطية التوافقية، الى الخلافات والصراعات بين مكونات الشعوب التي تمثل كل واحدة منها ايدولوجيات وأفكار مختلفة عن غيرها، والتي أدى البعض منها إلى انقسامات اجتماعية عميقة داخل المجتمع الواحد، وتظهر هذه المشكلة في المجتمعات التي تتكون من مكونات عديدة _المجتمع التعددي إذ لجأت هذه المجتمعات إلى مثل هذه الديمقراطية التوافقية وذلك لغرض التعايش السلمي بين مكونات المجتمع الواحد وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والمجتمعي. إذ ترجمت الديمقراطية التوافقية في العراق من جهة اخرى تم تطبيقها في العراق من خلال فيدرالية تقوم على المحافظات ،ورئيس الجمهورية من المكون الكردي و نائب له من المكون السني ورئيس وزراء من الطائفة الشيعية والوزراء من المكونات المختلفة ورئيس البرلمان من الطائفة السنية حيث تكون البرلمان عن طريق التمثيل النسبي و كذلك يكون التشكيل في حكومات و مجالس الأقليم. إلى محاصصة طائفية وقومية وسياسية، وأصبحت هذه المحاصصة تنخر في جسد الدولة، والبعض رفعها كشعار بوجه الآخرين خاصةً في استحداث المناصب والوظائف الخاصة، وبالرغم من أن الديمقراطية التوافقية تحمل في طياتها محاسن جيدة، إلا إن عيوبها تعد أكثر من محاسنها، خاصةً عند صنع القرارات، فعلى صعيد العملية التشريعية، أصبحت الديمقراطية التوافقية في اتخاذ القرارات وتشريع القوانين، آلية معطلة للقرار السياسي لأن التوافقية هي في حقيقتها عملية مقايضة أصوات أو مساومة لأجل التصويت على حزمة مشاريع، أي أن القوانين المهمة التي يصدرها ويشرعها مجلس النواب (سفيح على ،٢٠١٦، https://democraticac.de/?p=28455)

هذا وتتطلب الديمقراطية التوافقية في تحقيق الاستقرار السياسي للمجتمع مجموعة من الضمانات لمنع تحولها الى شكل هدام من أشكال المحاصصة للمجتمع تحدد هذا الضمانات بـ :-

١- الدور المحوري لزعماء المكونات الإجتماعية وأن يشعر الزعماء شيء من الالتزام بصورة وحدة البلد وبالممارسات الديمقراطية، و أن يتحولا بالاستقرار للإنخراط في الجهود التعاونية فيما بينهم بروح الإعتدال والوسط، وأن يضمنوا ولاء أتباعهم دعمهم من خلال إنصافهم بقدر من التسامح، يفوق أتباعهم من جهة وقدرتهم على حمل الاتباع على مجاراتهم من جهة اخرى .
٢- ترسيخ منظومة قيم الديموقراطية وتركزعلى التسامح وحرية الرأي وقبول الآخر والاعتدال تجري حمايتها دستورياً ومؤسساتيا، فبدون هذه المنظمة لن يتجاوز الحدث على التوافقية حدود الأطروحات النظرية التي لاأساس لها على أرض الواقع ، يضاف الى ذلك وجود توازن بين القوى الإجتماعية في العملية السياسية بشكل لايسمح باستبدال أحدهما على حساب الاخر .

٣- الديمقراطية التوافقية تكون مرحلية في تبنيها إذاً يتم التحول عنها الى ديمقراطية الأغلبية عند خلق الظروف الملائمة إذا يتم تركه لصالح ديمقراطية الأغلبية بمجرد تجاوز حالة الصراع و إنعدام الثقة بين المكونات .

٤- إن معطيات الواقع العراقي في هذه المرحلة تتطلب الأخذ بالخيار الفيدرالي والديمقراطية التوافقية في إدارة الدولة، وفي العملية السياسية، حيث إن العراق لا يمثل طيفاً ثقافياً واحداً، بل هو عبارة عن تشكيل موازيكي متعدد الألون و قد تكون هذه الإحصاءات السكانية منها إحصاء عام ١٩٤٧ تبين نسبة مكونات المجتمع العراقي

٥- إن المجتمع العراقي لا يمثل طيفاً ثقافيا واحدا، بل هو عبارة عن تشكيل موزائيكي متعدد الألوان، وقد تأكدت هذه الحقيقة في الإحصاءات السكانية المتكررة التي جرت في هذا البلد، فإذا تجاوزنا ما ثبته الدكتورمحمد سلمان حسن في إحصاءه السكاني لعام ١٨٦٧، كونه ركز على بيان نسبة القبائل البدوية إلى القبائل الريفية وسكان المدن وتوقفنا عند الإحصاء الذي أجرته الإدارة البريطانية عام ١٩١٩ عندما كان عدد سكان العراق مليون و٤٩٢ ألف نسمة لوجدنا إن المجتمع العراقي يتكون من المكونات الاجتماعية الآتية:

٨-آليات مكامن توظيف القوة الجيوبولتيكية للعراق::

ان احد اركان قوة الدولة هي حسن ادارة التوظيف الاستراتيجي، حيث ان مبدا ادارة التوظيف يمثل ركن اساسيا في صياغة ابعاد القوة من خلال توظيف نقاط القوة تذليل اركان الضعف باتجاه ما يخدم مصالح الدولة الشاملة، وبخصوص ادارة توظيف القوة الاستراتيجية للعراق وخصوصا القوة الجيوبولتيكية، لابد من الاشارة الى ان العراق اليوم يعاني من ضعف واخفاق في توظيف ابعاد القوة بشكل كبير، وبالتالي لابد لنا من تعضيد القوة الجيوبوليتيكية للعراق بما يخدم مصالح العراق وتوجهاته الخارجية ويمكن التطرق الى آليات توظيف القوة كالاتي:

١-المكانة الجغرافية: العراق اليوم يقع في محيط جغرافي مضطرب ومنقسم جيواستراتيجياً على ثلاث محاور (التركي، الايراني، السعودي)، وبالتالي فإن الانضمام الى محور دون الاخر سيشكل إخلال في مصالح العراق الاستراتيجية الداخلية والخارجية، ومن اجل تعضيد المصالحة الاستراتيجية لابد من اتخاذ موقف الموازن حيال القوى الثلاثة فضلاً عن تعضيد قوته الخارجية بتحالفات عابرة للحدود من خلال ترسيخ العلاقة مع الولايات المتحدة عبرة سلسلة اتفاقات استراتيجية مع ضرورة تعميق العلاقة مع القوى الاوربية.

٢-التأثير الديني: كما هو معروف لدى الجميع ان العراق هو مهد الاديان والطوائف في الشرق الاوسط، هذا التعدد والتنوع يشكل مكمن للقوة الجيوبولتيكية للعراق حيال جواره الاقليمي، وبالتالي لابد من ادارة المكمن بأسلوب احترافي يجني منه عوائد استراتيجية تخدم مصالح العراق الخارجية والداخلية، وتعضد من مواقف العراق

الاقليمية، دون ان يكون هناك تداعيات سلبية تترتب على التوظيف السيئ والادارة الفاشلة لهذه القوة التي تشبه نوعا ما القوة الجاذبة للمصالح والتي دائما ما تعتمد على الطبقة الشعبية.

٣-المكانة الاستراتيجية: تشكل المكانة الاستراتيجية للعراق مكسباً كبيراً، حيث تشكلت ملامحها من ابعاد وملامح المشهد الجيواستراتيجي للشرق الاوسط والذي يغلب عليه حالة الصراع والتنافر بين الاقطاب حيث عانى العراق من هذا الانقسام وانعكس بشكل مباشر على المشهد الامني والسياسي الداخلي، ومن اجل توظيف هذا المشهد لصالح العراق في الداخل والخارج لابد من تبنى سياسة خارجية اكثر انفتاحا على المحيط الاقليمي المضطرب والعمل على كسب جمع الاطراف وجني الدعم المالي والدبلوماسي .

٤-المكانة النفطية: العراق دولة نفطية لها مخزون طاقوي كبير جداً، حيث تطمح جميع القوى الاقليمية والعالمية الاستفادة من هذا المخزون الهائل، لذا يمكن للعراق الاستفادة من الشراكات الاقليمية من اجل تنمية هذه القطاع بشكل واسع وكبير، كما يمكن للعراق استغلال مكانته الجغرافية ليكون محطة من محطات النقط والتصريف الطاقوي الى اوروبا خصوصا في مجال نقل الغاز والمنتجات البتروكيمائية.

٤- المواصلات الاستراتيجية: تمثل هذه الدائرة اهمية كبيرة في الخانة الجيوبوليتيكية للعراق، حيث يمكن استغلال المكانة الجغرافية للعراق لصالح قطاع النقل الخارجي، خصوصا ما بين منطقة الخليج العربي ومنطقة جنوب شرق اوروبا.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن الجزم بان العراق له مكانة جيوبولتيكية كبيرة، انطلاقا من حجم وكيفية القوة التي يمتلكها، حيث يمكن توظيفها في اتجاه ما يخدم المصالح الاستراتيجية للدولة، بشرط الانطلاق برؤية استراتيجية شاملة تعتمد على توظيف معادلة القوة الجيوبولتيكية والتي تعتمد على الفرص والتحديات كمنطلق توظيفي لها من خلال تذليل عناصر الضعف وتبويبها باتجاه ما يعضد القوة الاستراتيجية للدولة العراقية في المحيط الجيوبولتيكي المضطرب.

الاستنتاجات:

١- تعم ظاهرة العنف معظم مجتمعات العالم ومنها العراق و إن إختلفت صورة بعضها عن الاخر وهي ظاهرة مجتمعية لها مسبباتها وعواملها، ولا يمكن دراسة العنف في العراق بمعزل عن بيئته الداخلية والخارجية: إذ ترتبط بالبيئة الداخلية الظروف السياسية، والاقتصادية ،والفكرية، والاجتماعية، أما البيئة الخارجية فتشمل ضغوط البيئتين الاقليمية و الدولية
٢- بينت الدراسة ان الطائفية في العراق هي ظاهرة قديمة وحديثة ، إستحد ثتها مجموعة أو قلة قليلة من الطائفة لتخدم مصالحها ،وتحت تأثير عوامل داخلية وخارجية .

٣- اتضح من خلال البيانات ان معيار ترتيب القوة العسكرية العراقية تصل الى ترتيب ٦٨ عالماً .الأمر الذي يؤكد أن التوازن الإستراتيجي في المنطقة ليس في صالح العراق.

٤- وقوع العراق بين دول تتميزفيها بينها بشدة الإنحدارالجيوبوليتكي أي أنها شديدة التفاوت في مساحتها، وحجم سكانها، وقدراتها العسكرية، إضافة الى إختلاف أيدولوجيتها الحاكمة لنظمها الساسية، والإقتصادية، والاجتماعية، ما يزيد من مساوئ هذه الموقع قد يماً وحديثاً في عدم استقرار العراق.

٥- بينت الدراسة إستلام قيادة حكم العراق كان تمثل العرب السنة قبل عام ٢٠٠٣ حوالي ٦١% بينما إنخفض الي ٢٤% بعد عام ٢٠٠٣ بينما إرتفع التمثيل للشيعة من ٢٨% الى٥٢% بنسبة ٨٩% ،أما تمثيل الأكراد في عراق ما قبل عام ٢٠٠٣ كان ٦% إرتفع الى ٢٤% بزيادة قدرها.

٦- اظهرالدراسة ان الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ اكثردموية في أعداد القتلى جراء أعمال العنف الطائفي حيث بلغ عدد القتلى ٢٩,٣٨٠ لسنة ٢٠٠٦ ا في العراق، والذي بلغ عدد القتلى فيها من عام ٢٠٠٣ الى منتصف ٢٠١٤ حوالي ١٦٢٧٦٠ قتيل في العراق .

٧- تبين من الدراسة ان العامل الديني هوالعامل الأخطر والأكثر حساسية في منهج العنف في العراق في الوقت الحاضر ، فالمذهب هو الذي يحدد الي حد بعيد الهوية متغلباً علي الصفة الوطنية، وإذا اضفنا العنصر القومية فسيكون الأمر أشدة خطورةً

٨- أوضحت الدراسة إن معطيات الواقع العراقي في هذه المرحلة يتطلب الأخذ بالخيار الفيدرالي والديمقراطية التوافقية في إدارة الدولة، وفي العملية السياسية، حيث إن العراقي لا يمثل طيفاً ثقافياً واحداً، بل هو عبارة عن تشكيل موازيكي متعدد الألون.

المقترحات :

١- دراسة النتائج السلبية التي أفرزها هذه الموقع علي العراق إحتلال توازن القوى بين العراق ودول الجوار في المنطقة في ظل المتغيرات الدولية للسعي بأن يكون أمن العراق أمناً اقليمياً وتنمية علاقتها مع القوى الفاعلة.

٢- دعم التعايش السلمي وحماية نسيج العراق وتنوع أطيافه لا يتم بوجود القوانين، والتشريعات فحسب، وانما بمقدار العمل بها لنرتقي للدولة الديمقراطية التي تعتمد مبدأ المواطنة أساساً لها، و التي لا تنمو ولا تنضبح إلا في بيئة سياسية وديمقراطية وفي ظل مناخ سياسي يتسم بالإنفتاح .

٣- أصبح التسامح الديني أمراً مقبولاُ ومتفقاً عليه في المجتمع الدولي، وعلينا العراقين تقبلها حيث يوجد عدد من العقائد والمذاهب الدينية تتعايش سلمياً منذ آلاف السنين في إطار العراق.

٤- منع ومراقبة الظواهرالسلبية في المجتمع العراقي التي تساعد علي ديمومة العنف ورفده ،وهي ظاهرة إنتشار السلاح بين أفراده وبنسبة عالية .

٥- تعزيز علاقات التعاون في حل الصراع الإثني والطائفي في العراق من خلال إدارته إدارة فعالة وإحتوائه إذا ما تم تبني تدابير بناء الثقة التي تعزز الإستقرار وتأمين مستقبل الأقليات .

٦- إنتشار التنظيمات الإرهابية في العراق جاءت نتيجة تجاهل الإخفاقات التنموية في العراق ، وتتم معالجة مثل هذا الخلل.عن طريق التنمية الشاملة، وتحسين التعليم والصحة، وتوفير البنية التحتية وتطويرالفرص الاقتصادية لرفع المستوى المعاشي للمواطنين .

المصادر :-

الكتب :

١-عيسى السيد عيسى دسوقي ،أفغانستان تقويم جغرافي للواقع السياسي وتداعياته ،منشأة المعارف ، الاسكندرية ،٢٠٠٤،ص١٩ص٣٠.

٢-علي بن هلمول الرويلي ، الامن الوطني السعودي آفاق إستراتيجية برؤيا مستقبلية ، ط١ ، دار بيسان ،٢٠١٠ ،ص٢٠٥ ،ص٢٠٤ .

٣- نظمي أبو لبدة ، التغيرات في النظام الدولي وأثرها علي الأمن القومي العربي ،ط١ ، مطبعة الكندي ،٢٠٠١ ،ص١١٥ .

٤--محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية منظور معاصر ، مكتبة الانجلو المصرية ،ط٦ ، ٢٠٠٨ .ص ٣٠٨

٥-عبدالعباس فضيخ الغريري ، البيئة والجغرافية السياسية ،ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣ ،ص٧٩ .

٦-جمهورية العراق ، وزارة حقوق الانسان ، اطياف العراق مصدر ثراء وطني ، رصد الاداء وحماية الحقوق ، قسم حقوق الاقليات ،٢٠١١ ،ص٢.

٧-الامم المتحدة ،بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق ، التقرير الخاص بحقوق الانسان ، ١-تموز-٣١ أب - ٢٠٠٦ - ص١٦ .

٨--الأمم المتحدة ، مكتب حقوق الانسان لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ، تقرير بشأن أوضاع حقوق الانسان في العراق ، كانون الثاني ،حزيران ،٢٠١٣ ،ص٢ .

٩-الامم المتحدة ، مكتب حقوق الانسان لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق ، تقرير بشأن أوضاع حقوق الانسان في العراق ، كانون الثاني - حزيران ،٢٠١٣ ،ص٨ .

١٠- الوردي، علي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٥ ص١٧٣-١٧٤ .

١١- المفوضية العليا لحقوق الانسان ، التقرير السنوي حول اوضاع حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠١٥،بغداد ص٢٣٨.

.١٢-فريدون كريم ملك ، الكرد الفيليون و سياسات التهميش و التهجير ،بيت الحكمة ،ط١، ٢٠١٢ ،ص٤٦٤ .

١٣--مركز دراسات اللاجئين ، جامعة أكسفورد ، مجلة نشرة الهجرة القسرية ، عدد خاص ٢٠٠٧، ، ص٣ .

.٢٠١١،

٢-المواقع الأنترنيت::

١-طالب حسن حافظ ، العنف السياسي في العراق/www.cis.uobaghdad.edu.ig

-من هم قادة العراق /فيبي مار /www.usip.orgLbubsLreports

٢- عمر الصالحي/مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية / أسباب إنتشار السلاح خارج إطار الدولة https://annabaa.org/arabic/referenceshirazi/28103

٣- الكبيسي يحيي/ التهجير القسري: الحرب الأهلية غير المعلنة في العراق/ (/https://studies.aljazeera.net

٤- علي حسين سفيح ، الديمقراطية التوافقية في العراق حلا أم مشكلة https://democraticac.de/?p=28455/

٥- العرداوي خالد ، http://fcdrs.com/mag/issue-7-3.html

٦-.(أسعد كاظم شبيب/ https://ultrairaq.ultrasawt.com).

٧- خالد عليوي العرداوي/الديمقراطية التوافقية والدولة الوقفية في العراق/ ./https://law.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2014/04/21/drkaldartc5

٨- أياد عايد والي البديري ، التركيب الأثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة و استقرارها، للعلوم الانسانية القادسية، المجلد ١٣، العدد ٤ ، ٢٠١٠. https://www.iasj.net/iasj/download/e23d5595fd5343a4

٩-علي زياد علي ، توظيف ابعاد القوى الجيوبولتيكية للعراق في محيط اقليمي مضطرب،مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية ، ٢٠١٩. https://www.alnahrain.iq/post/417

١٠- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، النفط العراقي.. الاحتياطي والإنتاج/ https://www.aljazeera.net/2007/11/05

١١- منظمة العفو الدولية / https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/01/northern-iraq-satellite-images-back-up-evidence-of-deliberate-mass-destruction-in-/peshmerga-controlled-arab-villages

١٢-حنان صبحي / الصراع الإقليمي ودوره في زعزعة الأمن القومي العراقي .
https://democraticac.de/?p=67507/
١٣-(هنري ج ،باركي
https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr141_arabic.pdf/
١٤-فاطمة الصمادي/العراق في الاستراتيجية الإيرانية: تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص
https://studies.aljazeera.net/en/node/3725/
١٥-،(ابراهيم خضير/العراق ودول الجوار الاقليمي دور العراق كعامل توازن
(https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/publication_9_12943_594.pdf/
١٦-(صلاح مصطفى /مسارات العودة: ملامح وأهداف مؤتمر دول جوار العراق
(http://www.acrseg.org/41914/

azad.hasan@soran.edu.iq

A geopolitical analysis of the strength of Iraq and the influences of neighboring countries on its conditions

Summary

Political geography is one of the sciences concerned with the spatial interaction between geographical phenomena and politics and the human aspect and its social, economic and political growth, and the impact of geographical factors on the behavior of the individual in terms of geographical location, natural resources and population in terms of ethnographic, religious and sectarian composition, and the extent of their impact on political stability as a geographical assessment of political reality In Iraq and its repercussions, to learn about the geopolitical influence of the location of neighboring countries on the situation of Iraq, which led to an increase in the possibilities of regional interventions by neighboring powers in Iraqi internal affairs, and each of these forces seeks to create a sphere of influence through its ethnic and racial extensions in Iraq, which constitutes A threat to its national security by supporting terrorist groups, and thus increasing the national, sectarian and sectarian divisions in it